

تحرير المرأة
بين الغرب والإسلام

الناشر: دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة - ج. م. ع
هاتف: ٢٥٧٧٧٠٧٧ - فاكس: ٢٥٧٤٤٩٩٩ E-mail: maaref@idsc.net.eg

في ظلال الإسلام (٥)

تحرير المرأة بين الغرب والإسلام

المفكر الإسلامي

الدكتور محمد عمارة



مُقَدِّمَةٌ

في ١٥ مايو سنة ١٩٧٨ م عقدت الكنائس البروتستانتية الأمريكية أخطر المؤتمرات التي خُطِّطت لتنصير المسلمين - كل المسلمين - .. ولطبي صفحة الإسلام من الوجود ! ..

ولقد عُقد هذا المؤتمر بمدينة « كلن إير » ، بولاية « كولورادو » - بالولايات المتحدة الأمريكية ، في ذكرى قيام إسرائيل ! .

وفي هذا المؤتمر ، الذي حضره ١٥٠ من كبار القساوسة والمُنصِّرين المحترفين وعلماء العلوم الاجتماعية والإنسانية .. والذي ناقش أربعين بحثاً ، ونشرت أبحاثه ومناقشاته وتوصياته وقراراته في سفر قاربت صفحاته ألف صفحة - بعد حذف الموضوعات الأكثر حساسية ! ..

تم نقْد المخططات القديمة للتنصير ، ورسم المخططات الجديدة ، التي تدعو إلى اختراق الإسلام - « في صدق ودهاء » - وفق تعبيرهم ! .. ليتم التنصير من داخل الإسلام والثقافة الإسلامية ..

ولقد جاء عن الإسلام في « بروقوكولات قساوسة التنصير » :

« إنَّ الإسلام هو الدين الوحيد الذي تناقض مصادره الأصلية أسس النصرانية .. وإن النظام الإسلامي هو أكثر النظم الدينية المتناسقة اجتماعياً وسامياً .. إنه حركة دينية معادية للنصرانية ، مخططة تخطيطاً يفوق قدرة البشر . ونحن بحاجة إلى مئات المراكز ، تُؤسَّس حول العالم ، بواسطة النصارى للتركيز على الإسلام وتوصيل فهمه إلى المُنصِّرين من أجل اختراق الإسلام في صدق ودهاء » !! .

ولقد بلغ من طموحهم في اختراق الإسلام ، والتنصير من داخله حد الحديث عن ضرورة التنصير من خلال القرآن ، وذلك بسبب المضامين

النصرانية في أوعية المصطلحات القرآنية - مثل «روح الله» و«كلمة الله» ا .
وتحدثت هذه البروتوكولات « عن التنصير بواسطة الكنائس المحلية في
البلاد الإسلامية .. والعمالة المدنية الأجنبية .. وزرع النصرانية في الطلبة
المسلمين الذين يدرسون في المجتمعات النصرانية ..

وباستغلال الكوارث التي يصنعها الغرب في العالم الإسلامي ، والتي تخل
بتوازن ضحاياها - من اللاجئين والمشردين - فيقبلون النصرانية التي تُقدّم
إليهم مقترنة بكسرة الخبز وجرعة الدواء ! ..

كذلك ركزت « بروتوكولات قساوسة التنصير » على ضرورة اختراق
المجتمعات الإسلامية من خلال المرأة المسلمة على وجه الخصوص .. حتى
لقد جاء في هذه « البروتوكولات » - بالحرف الواحد - : « إن النساء هن
المفتاح لزرع الكتاب المقدس في المجتمعات الإسلامية » ا .

وفي هذا المخطط المرسوم لاختراق الإسلام ومجتمعاته من خلال المرأة
المسلمة تحدثوا عن :

١ - « شمول جزء كبير من العمل التنصيري لإنشاء المدارس لتعليم النساء
وفق النموذج الغربي »

٢ - وضرورة « الهرب من الصراع الفكري المباشر بين الكتاب المقدس
والقرآن » والتركيز على عوالم السحر والشياطين والعمارة ، التي تؤمن بها
النساء .. وذلك « لتقديم المسيح بديلاً نصرانياً للتأثير الشيطاني الذي يُهاجم
النساء ، وخاصة في المجتمعات الإسلامية » .

٣ - وضرورة « البحث عن النساء المعروفات بالثدين ، أو الزعيمات في
مجتمعاتهن ، للعمل من خلالهن على التنصير » .

٤ - وجعل تنظيم الأسرة ، وتحديد نسل المسلمين « ثمرة تالية للتعليم والرخاء » حتى لا ينفرد المسلمون من الدعوة المباشرة لتحديد النسل « [انظر كتابنا] الغارة الجديدة على الإسلام [طبعة نهضة مصر سنة ٢٠٠٧ م] .

* * * *

هكذا خططت « بروتوكولات قساوسة التنصير » لاختراق الإسلام ومجتمعاته المسلمة من خلال المرأة والأسرة .. معلنة - بلا مواربة - : « إن النساء هن المفتاح لزرع الكتاب المقدس في المجتمعات الإسلامية » ا .. الأمر الذي يستوجب :

١ - تسليح المرأة المسلمة بالوعي الإسلامي إزاء المخطط الذي رسمته هذه « البروتوكولات » ..

٢ - وزيادة جرعة « العقلانية الإسلامية المؤمنة » في الثقافة الإسلامية ، ومناهج التربية والتعليم ، كسلاح إسلامي لمحاربة الشعوذة والخرافة والسحر والشياطين ، التي يتوصل بها المنصرون للإيقاع بالمرأة المسلمة في حياثل التنصير ..

٣ - والابتعاد بأولادنا - وخاصة الفتيات - عن مدارس الإرساليات التنصيرية وجامعاتها ، تلك التي تتخفى وراء العلم والتعليم لمحاربة الإسلام ..

٤ - وتقديم النموذج الإسلامي لتحرير المرأة في مواجهة النموذج الغربي ، الذي شقيقت وتشقى به النساء الغربيات أيما شقاء ..

٥ - وتقديم الثقافة الإسلامية ، التي تحرر المرأة بالإسلام ، في مواجهة المخططات التنصيرية والتفريية التي تعمل على تحرير المرأة من الإسلام .. وفي مقابل العادات والتقاليد البالية التي تظلم المرأة باسم الإسلام .

لقد اعترفت « بروتوكولات قساوسة التنصير » بتحلال روابط الأسرة في المجتمعات الغربية ، وقالوا : « .. اليوم وعلى ضوء الواقع الحالي في تفكك الأسرة في مجتمعنا الغربي ، وارتفاع معدل الجرائم وحالات الطلاق ، والزيادة المستمرة في الانحرافات الجنسية ، لم يتبق لنا إلا القليل الذي نفخر به » . لكنهم - بعد هذا الاعتراف - بدلا من أن يتعلموا من الإسلام ، ونموذجه في احترام المرأة وتحريرها وبناء الأسرة وصيانتها ، استمروا في غيهم وضلالهم ، فقالوا : « .. وعلينا أن نُعيد تقويم موقفنا من المجتمع المسلم ، وعلاقة الكتاب المقدس بالمرأة المسلمة والأسرة » ١ ..

نعم « فبدلاً من التعلم من الإسلام ، ونموذجه في تحرير المرأة وبناء الأسرة .. نراهم يبذلون الجهود وينفقون الأموال ويفنون الأعمار في تقديم « لاهوت الشياطين والسحرة والعاريت » ، كمصيدة للإيقاع بالمرأة المسلمة في حبال التنصير ١ .. الأمر الذي يجعل من تحرير المرأة بالإسلام السبيل لتحريرها من مخاطر التنصير والمنصرين .

بهذه الحقائق نُقدّم لهذا الكتاب [تحرير المرأة بين الغرب والإسلام] سائلين المولى - سبحانه وتعالى - أن ينفع به .. إنه خير مسؤل وأكرم مجيب .

د . محمد عمارة

القاهرة في ذي القعدة ١٤٢٩هـ

نوفمبر ٢٠٠٨م

مدخل عن قضية تحرير المرأة

منذ الاحتكاك الحضاري بين الغرب والعالم الإسلامي ، وخاصة إبان الغزوة الاستعمارية الحديثة - التي بدأت بحملة بونابرت [١٧٦٩ - ١٨٢١ م] على مصر [١٢١٣ هـ - ١٧٩٨ م] .. بدأ النموذج الحضاري الغربي - الوضعي .. المادي .. العلماني - يخایل عقول قطاع من النخبة الإسلامية ، ليكون هو المرجعية في النهوض الإسلامي المنشود .

حدث ذلك في العديد من الميادين :

ففي مذاهب الحرية ، بدأت « الليبرالية الغربية » تجتذب انتباه - وانتماء - قطاع من المثقفين العرب والمسلمين .. وفي القومية .. والوطنية - بمعناها الغربي - بدأت شخصيات - بل وأحزاب - تسير في هذا الاتجاه .

وفي المذاهب الاجتماعية ، وفلسفات الأموال والثروات ، بدأت الرأسمالية اتجاهاً مختاراً للكثيرين ، بينما اجتذبت الاشتراكية - وحتى الشيوعية - أنظار آخرين .

وفي مكانة المرأة في المجتمع ، وعلاقات النساء بالرجال . أخذ قطاع عريض - من الرجال والنساء - يرى في النموذج الغربي البديل لما كانت عليه المرأة المسلمة في ظل حقبة تراجعنا الحضاري

تحت حكم المماليك والعثمانيين .

لكن قطاعًا كبيرًا من النخبة الإسلامية - ومعها جمهور الأمة - قد تحفظ على هذا النموذج الغربي في التقدم والنهوض .. ولفت الأنظار إلى تميز المرجعية الإسلامية ، في الموقف من المرأة ، عن « الواقع » البائس الذي انحدرت إليه المرأة في المجتمعات الإسلامية إبان عصر التراجع والجمود .

وفي قضية تحرير المرأة - تحديدًا - كان الرفض الإسلامي للنموذج الغربي حاضرًا وبارزًا في أغلب الأحيان .

فالجبرتي [١١٦٧ - ١٢٣٧ هـ - ١٧٥٤ - ١٨٢٢ م] - مؤرخ العصر - الذي عاين النموذج الفرنسي في التعامل مع المرأة ، إبان الحملة الفرنسية على مصر - قد نبّه إلى خطر وضرر هذا النموذج المنحلّ على منظومة القيم الإسلامية .. فقال : « .. ومنها تبرج النساء ، وخروج غالبهن عن الحشمة والحياء .. وهو أنه لما حضر الفرنسيين إلى مصر ، ومع البعض منهم نساؤهم ، كانوا يمشون في الشوارع مع نساتهم وهن حاسرات الوجوه ، لابسات الفستانات والمناديل الحرير الملونة ، ويسدلن على مناكبهن الطرح الكشميري والمزركشات المصنوعة ، ويركبهن الخيول والحمير ويسقنهن سوقًا عنيفًا ، مع الضحك والقهقهة ، ومداعبة المكارية معهم وحرافيش العامة .

فمالت إليهم نفوس أهل الأهواء من النساء الأسافل والفواحش ، فتداخلن مع الفرنسيين ، لخضوعهم للنساء وبذل الأموال لهن .. وشدة رغبتهم في النساء ، وخضوعهم لهن ، وموافقة مرادهن ، وعدم مخالفة هواهن ، ولو شتمنه أو ضربنه بتاسومتها - [نعلها] ! - على قفاه !! .

وصار مع حكام الأخطاط - [المربعات السكنية] - منهم النساء المسلمات ، متزيات بزيهن ، ومشوا معهن في الأخطاط للنظر في أمور الرعية ، والأحكام العادية ، والأمر والنهي والمناداة ، وتمشي المرأة بنفسها أو معها بعض أترابها وأضيافها على مثل شكلها ، وأمامها القواسة - [حاملوا الأقواس] - والخدم ، وبأيديهم العصي ، يفرجون لهن الناس .. مثل ما يمر الحاكم ، ويأمرن وينهين في الأحكام .. ولما وفي النيل ، ودخل الماء في الخليج ، وجرت فيه السفن ، وقع عند ذلك من تبرج النساء واختلاطهن بالفرنسيين ومصاحبتهن لهن في المراكب والرقص والغناء والشرب في النهار والليل في الفوانيس والشموع الموقدة ، وعليهن الملابس الفاخرة والحلي والجواهر المرصعة ، وصحبتهم آلات الطرب ، وخدمة السفن ، يُكثرون من الهزل والمجون ، ويتجاوبون برفع الصوت في تحريك المقاذيف بسخايف موضوعاتهم ، وخصوصاً إذا دبت الحشيشة في رؤوسهم ،

فيصرخون بمحاكاة ألفاظ الفرنسية في غنائهم» (١) .
 وغير الجبرتي - الذي رفض النموذج الفرنسي في التعامل المنحل
 مع النساء - لمخالفته لمنظومة القيم الإسلامية - كان أعلام الإحياء
 والتجديد الإسلامي سائرين على ذات الطريق .

فعند رفاة الطهطاوي [١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ - ١٨٠١ - ١٨٧٣ م]
 كانت المرجعية الإسلامية في منظومة القيم حاضرة عندما كتب كتابه
 الرائد والقد [المرشد الأمين إلى تربية البنات والبنين] ليدرس في
 بواكير المدارس المصرية التي أنشئت لتعليم البنات تعليماً وطنياً ،
 بعيداً عن مدارس الإرساليات التنصيرية .. وهو الكتاب الذي ارتاد فيه
 الحديث عن « عمل المرأة » ، وليس فقط « تعليمها » .. ورأى فيه أن
 عمل المرأة سبيل من سبل مكارم الأخلاق ! .

وكذلك كان الحال مع ما كتبه الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده
 [١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ - ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م] عن تحرير المرأة
 وإنصافها .. سواء في صحيفة « الوقائع المصرية » أو في « فتاواه » أو
 في تفسيره للقرآن الكريم - وهي الكتابات التي ضمتها [أعماله
 الكاملة] .. والتي أفردنا لها كتاب [الإسلام والمرأة في رأي الإمام

(١) الجبرتي [مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيين] ص ٣١٠ ، ٣١١ طبعة

محمد عبده .]

وعندما كتب قاسم أمين [١٢٧٩ - ١٣٢٦ هـ ١٨٦٣ - ١٩٠٨ م] ما كتب عن تحرير المرأة .. ودارت كبرى معارك الفكر - في مصر والعالم الإسلامي - أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين - كانت المرجعية الإسلامية حاضرة وبارزة في الكثير من الكتابات التي أسهمت في ذلك الحوار .. وخاصة تلك التي تمثلت في اجتهادات طلعت حرب باشا [١٢٩٣ - ١٣٦٠ هـ ١٨٧٦ - ١٩٤١ م] ومصطفى كامل باشا [١٢٩١ - ١٣٢٦ هـ ١٨٧٤ - ١٩٠٨ م] وغيرهم من الكتاب .

فمع مخيلة النموذج الغربي في تحرير المرأة - بدرجات متفاوتة - عقول قطاع من النخبة العربية والإسلامية .. كانت المرجعية الإسلامية والنموذج الإسلامي لتحرير المرأة حاضرين وحاكمين فيما كتب علماء الإسلام ومفكروه في هذا الموضوع .

وفي الوقت الذي وقع فيه البعض في مشرك « الغلو » - سواء غلو المبالغة في تصوير قضية المرأة وكأنها قضية القضايا وجماع التّقدّم والنهوض .. أو غلو المبالغة في إنكار وجود قضية للمرأة أصلا .. فإن قطاعاً عريضاً من علماء الإسلام ومفكريه قد اتخذوا الموقف الوسطي والموقع المتوازن من هذه القضية - « الاجتماعية - الفكرية » - فقرروا

أن للمرأة المسلمة والشرقية قضية ؛ لأنها حُمِلت من القيود أكثر مما حمل الرجال ، سواء في التاريخ أو في واقعنا الحديث والمعاصر .. وخاصة إبان عصور التراجع لحضارتنا الإسلامية .. كما قرروا أن تحرير المرأة مرهون ومرتبطة بتحرير الرجل .. أي بتحرير الإنسان في المجتمع الذي نعيش فيه .. ذلك أن جعل الغرب معركة المرأة ضد الرجل ، هو الذي صنع المأساة للمرأة الغربية ، التي أرادوا لها التحرر والتحرير .

كما قدر هذا القطاع العريض من علماء الإسلام ومفكره أن شعارنا في هذه القضية هو : « تحرير المرأة بالإسلام .. وليس تحريرها من الإسلام » ! .

والآن .. « قد انحازت أغلبية الأمة - رجالاً ونساء - إلى « الحلّ الإسلامي » في كل ميادين النهضة - ومنها ميدان إنصاف المرأة وتحريرها - ومع ظهور عوار النموذج الغربي لتحرير المرأة .. الذي أمعن في الغلو منذ سيادة فكر « ما بعد الحداثة » - في ستينيات القرن العشرين - بات لازماً التنبيه على مميزات منهاج الوسطية الإسلامية في تحرير المرأة وإنصافها . مقارنة بغلو النموذج الغربي - وثمراته المرة - في هذا الميدان .



النموذج الإسلامي لتحرير المرأة

|

في القرآن الكريم

علاقة النساء بالرجال - في الإسلام - هي علاقة المساواة - لكنها مساواة « الشقين المتكاملين » ، لا مساواة « الندين المتماثلين » . وذلك حتى تدوم سعادة الجنسين - بالتكامل - ولا يحدث التنافر - بسبب التماثل - وبهذا تتميز هذه المساواة - في الإسلام - عن نظيرتها في الفكر الغربي . وإذا نحن شئنا الإشارة - مجرد الإشارة - إلى بعض المعالم القرآنية التي تمثل سمات وقسمات للنموذج الإسلامي في تحرير المرأة .. فإننا سنجد الكثير .

لقد سوى الله ، سبحانه وتعالى ، في الخلق وفي الإنسانية بين المرأة والرجل ، فخلقهما جميعاً من نفس واحدة : ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبِّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء: ١] . ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩] .

وأراد ، سبحانه وتعالى ، للعلاقة بين الرجل والمرأة أن تكون علاقة « المودة » و « الرحمة » على النحو الذي تبلغ فيه المودة والرحمة إلى حيث تصبح الأنثى السكن الذي يسكن إليه الرجل ، فيحقق بذلك سعاده وسعادتها في الحياة بل لقد جعل الله ، سبحانه وتعالى ، ذلك

« من الآيات .. ﴿ وَمَنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا
 لِكُنُوزٍ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ
 لِيَتَفَكَّرُونَ ﴾ [الروم : ٢١] .

حقيق هذه « الآية » لا يتأتى إلا مع المساواة - التي تحقق المودة
 حمة - وإلا مع التمايز بين الأنوثة والذكورة - الذي يحقق «
 كن » و « التكامل » ، ومن ثم السعادة لنوع الإنسان .

عاء الخطاب الإلهي عامًا للمرأة والرجل .. وكذلك التكليف ،
 نًا للمساواة بينهما في الأهلية ، أهلية حمل أمانات التكليف
 نَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ
 لِدَقِّقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ
 سِدْقِينَ وَالْمُسْتَقْبَاتِ وَالصَّامِتِينَ وَالصَّامِتَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ
 فِظَاتِ وَالذَّكِرِينَ اللَّهُ كَثِيرًا وَالذَّكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً
 رًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٣٥] . ولكمال المساواة في « أهلية

يف » ، كان كمال المساواة في « الحساب والجزاء » على
 ليف والأمانات التي استوي النساء والرجال في حملها ﴿ مَنْ
 صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً
 يَنْهَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل : ٩٧] .

يقف أمر المساواة ، بين المرأة والرجل ، عند الفروض والتكاليف

« الفردية .. العينية » .. بل شمل ، كذلك ، أغلب فروض الكفايات - الفروض الاجتماعية - التي يتوجه الخطاب والتكليف فيها إلى الأمة .. وذلك تأكيداً على أهلية المرأة مع الرجل في تكوين لبنات الجماعة للنهوض « بالعمل العام » .. وإذا كانت فروض « الكفاية - الاجتماعية » إذا قام بها البعض سقطت عن الباقين ، فإن هذا البعض قد يكون رجالاً .. وقد يكن نساء .. وقد يكونون نساء ورجالاً ، فتجزئ المرأة عن الرجل ، ويجزئ الرجل عن المرأة في القيام بهذه التكاليف . ولما كانت فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هي جماع العمل العام في الحياة الإسلامية ، ومنها تتفرع كل الفروض « الكفائية - الاجتماعية » ، نص القرآن الكريم على مساواة النساء للرجال في التكليف بها ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة : ٧١] .

وحتى لا تنشأ في العقل المسلم - الملتزم بالمنهاج القرآني - شبه تناقض بين « المساواة » وبين « التميير » في علاقات النساء بالرجال ، قرن القرآن الكريم بين الأمرين - « المساواة » و« التميير » - في آية واحدة من آياته - فقال سبحانه ﴿ وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ »

وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿ [البقرة : ٢٢٨] .

وفي تفسيره « للمساواة » ، بين المرأة والرجل ، التي نصت عليها الآية ﴿ وَهَنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . يقول الإمام محمد عبده : « هذه كلمة جليلة جدًا ، جمعت ، على إيجازها ، ما لا يؤدي بالتفصيل إلا في سفر كبير ، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق ، إلا أمرًا واحدًا عبّر عنه بقوله : ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] . وقد أحال في معرفة مالهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشراتهن ومعاملاتهن في أهليهم . وما يجري عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وآدابهم وعباداتهم .

فهذه الجملة تعطي الرجل ميزانًا يزن به معاملته لزوجته في جميع الشئون والأحوال ، فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور يتذكر أنه يجب عليه مثله بإزائه ، ولهذا قال ابن عباس ، رضي الله عنهما : إنني لأنزين لامرأتي كما تنزين لي ، لهذه الآية .

وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها ، وإنما المراد : أن الحقوق بينهما متبادلة ، وأنهما أكفاء ، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا وللرجل عمل يقابله لها ، إن لم يكن مثله في شخصه ، فهو مثله ، في جنسه ، فهما متماثلان في الحقوق والأعمال ، كما أنهما

متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل ، أي أن كلا منهما بشر تام له عقل يتفكر في مصالحه ، وقلب يحب ما يلائمه ويسر به ويكره ما يلائمه وينفر منه ، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر ويتخذة عبداً يستذله ويستخدمه في مصالحه ، ولا سيما بعد عقد الزوجية والدخول في الحياة المشتركة التي لا تكون سعيدة إلا باحترام كل من الزوجين الآخر والقيام بحقوقه . هذه الدرجة التي رُفِعَ النساء إليها . لم يرفعهن إليها دين سابق ولا شريعة من الشرائع ، بل لم تصل إليها أمة من الأمم قبل الإسلام ولا بعده .

لقد خاطب الله تعالى النساء بالإيمان والمعرفة والأعمال الصالحات في العبادات والمعاملات كما خاطب الرجال ، وجعل لهن عليهم مثل ما جعله لهم عليهن ، وقرن أسماءهن بأسمائهم في آيات كثيرة . وبإيع النبي ﷺ المؤمنات كما بإيع المؤمنين ، وأمرهن بتعلم الكتاب والحكمة كما أمرهم . وأجمعت الأمة على ما مضى به الكتاب والسنة من أنهن مجزيات على أعمالهن في الدنيا والآخرة .. والآية : ﴿ وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ - تدل على اعتبار العرف في حقوق كل من الزوجين على الآخر ما لم يحل العرف حراماً ، ويحرم حلالاً مما عرف بالنص ، والعرف يختلف باختلاف الناس والأزمنة .. » . هذا عن شق « المساواة » بين المرأة والرجل ،

الذي نصت عليه الآية الكريمة ..

وفي الشق الثاني .. شق « التميّز » بين الأنوثة والذكورة ﴿ وَالرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ ﴾ : فإن الإمام محمد عبده يقول في تفسيره لهذه « الدرجة » - « القيّومة » وأما قوله تعالى ﴿ وَالرِّجَالِ عَلَيْهِنَ دَرَجَةٌ ﴾ فهو يوجب على المرأة شيئاً وعلى الرجال أشياء . ذلك أن هذه الدرجة هي درجة الرياسة والقيام على المصالح ، المفسرة بقوله تعالى : ﴿ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْفَنَلِحْتُ قَلْبِي حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللّٰى تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فِعْظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً ﴾ [النساء : ٣٤] .

إن الحياة الزوجية حياة اجتماعية ، ولا بد لكل اجتماع من رئيس ، لأن المجتمعين لا بد أن تختلف آراؤهم ورغباتهم في بعض الأمور ، ولا تقوم مصلحتهم إلا إذا كان لهم رئيس يرجع إلى رأيه في الخلاف ، لئلا يعمل كل ضد الآخر فتقسم عروة الوحدة الجامعة ويختل النظام ، والرجل أحق بالرياسة لأنه أعلم بالمصلحة ، وأقدر على التنفيذ بقوته وماله ، ومن ثم كان هو المطالب شرعاً بحماية المرأة والنفقة عليها ، وكانت هي مطالبة بطاعته في المعروف .

إن المراد بالقيام - « القوامه » - هنا هو الرياسة التي يتصرف فيها المرؤوس بإرادته واختياره ، وليس معناها أن يكون المرؤوس مقهورًا مسلوب الإرادة لا يعمل عملاً إلا ما يوجه إليه رئيسه .

إن المرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد ، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن .. » .

ويشير الإمام محمد عبده إلى ضرورة التمييز بين النساء حسب الكفاءة ومستوى التربية ودرجة الصلاح .. فيقول في تفسير قول

الله سبحانه : ﴿ فَالَّذِينَ كَفَرُوا قَتَلْتُمُوهُمْ فَاسْفَهَتْ أَنفُسُهُمْ سَآئِرُ الْبَشَرِ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِبُّونَ أَنْ يَتَخَفَتُوا عَلَى الْإِنْسَانِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [النساء : ٣٤] : « إن هذا القسم من النساء ليس للرجال

عليهن شيء من سلطان التأديب ، وإنما سلطانهم على القسم الثاني ، الذي بينه وبين حكمه بقوله عز وجل : ﴿ وَالَّذِينَ تَخَافُونَ

ذُرُوهُمْ فَعَضُّوهُمْ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاحِفِ وَأَصْرُهُمْ ﴾ [النساء : ٣٤] . ثم يختم تفسيره للآية بتحذير الرجال من

الخروج ، بالاستبداد ، عن هذا المنهاج القرآني ، فيقول : « واعلموا أن الرجال الذين يحاولون بظلم النساء أن يكونوا سادة

في بيوتهم إنما يلدون عبيدًا لغيرهم ا » (١) .

وهذا الذي حذر منه ، هو الذي أصاب الأمة ، عندما تراجعت عن

(١) [الأعمال الكاملة] ج ٤ ص ٦٠٦ - ٦١١ ، ج ٥ ص ٢٠٠ ، ٢٠٣ .

النموذج الإسلامي لتحرير المرأة ، فقادها ذلك إلى التراجع عن الحرية للرجال والنساء جميعًا ! ..

فالقوامة هي « تميّز » ، لا يلغي « المساواة » ، وإنما يجعلها « مساواة الشقين المتميّزين » ، لا « التّدين المتماثلين » فيكون معها « التكامل » لا « التنافر » .. فهي مسئولية « القيادة » في الميادين التي أهلت الذكورة الرجل للقيادة فيها .. فكأنها لون من المسئولية المؤسسة على « تقسيم العمل » بين الذكورة والأنوثة ، بما يتسق مع فطرة الخلق لكل منهما .. ولذلك فهي لا تلغي قيادة المرأة في الميادين التي أهلتها الأنوثة لتكون قائدة فيها .. وبنص حديث رسول الله ﷺ ، فإن المرأة « راعية » في ميادين ، كما أن الرجل « راع » في ميادين .. « كلكلم راع وكلكم مسئول عن رعيته ، فالأمير الذي على الناس راعٍ عليهم وهو مسئول عنهم ، والرجل راعٍ على أهل بيته وهو مسئول عنهم ، والمرأة راعيةٌ على بيتِ بعلها وولده وهي مسئولة عنهم ، وعبْدُ الرجل راعٍ على بيتِ سيده وهو مسئولٌ عنه .. ألا فكلكم راعٍ وكلكم مسئولٌ عن رعيته » (١) .

لقد حرر الإسلام المرأة .. وحدّد القرآن معالم النموذج الإسلامي لتحريرها ، فَتَوَى بينها وبين الرجل في الخلق

(١) رواه البخاري ومسلم والإمام أحمد .

والإنسانية والكرامة ومناطق التكليف وملكاته والجزاء والحساب ،
مع التمييز بين الأنوثة والذكورة ، حفظاً لتمييز وتكامل الفطرة
التي فطر الله عليها النساء والرجال ، ليكون التكامل الدعوة
الدائمة لتحقيق سعادة النوع الإنساني .



في سنة النبوة

ولقد جاءت السنة النبوية لتجسد هذا المنهاج القرآني في تجربة عصر البعثة وصدور الإسلام ، وذلك عندما حققت للمرأة المسلمة هذا النموذج الإسلامي في التحرير .

فبدأت الاستجابة للرسالة الخاتمة بامرأة .. السيدة خديجة ، رضي الله عنها .. بل لقد مثلت « كل » أمة الاستجابة حيناً من الدهر إبان فجر الإسلام ! .. وكانت سمية بنت خباط - أم عمار بن ياسر - طليعة شهداء الإسلام ! .. وكانت أسماء بنت أبي بكر ثلاثة ثلاثة اتتمنوا على أخطر التحولات التي غيرت مجرى الدعوة الإسلامية - هجرة الرسول ﷺ ، من مكة إلى المدينة - بل أسهمت في التدبير لها والتنفيذ ! ..

وفي بيعة العقبة - التي مثلت « الجمعية التأسيسية لإقامة الدولة الإسلامية الأولى - شاركت المرأة الرجال في إبرام التعاقد الدستوري والعقد الاجتماعي بإقامة الدولة .. فكانت أم عمارة ، نسيبة بنت كعب الأنصارية ، وأم منيع أسماء بنت عمرو بن عدي الأنصارية ، فيمن شارك في عقد تأسيس الدولة الإسلامية (١) .

(١) فتح الباري . ج ٨ ص ٢٢٠ . وابن عبد البر [الدرر في اختصار المغازي والسير] ص ٧٩ تحقيق : د. شوقي ضيف . طبعة القاهرة ١٩٦٦ م .

ولم تعد المرأة جزءاً من سقط المتاع ، ينوب عنها الرجل في الشؤون العامة .. وإنما أصبحت لها شخصيتها المستقلة . في الذمة المالية ، والاستثمار للأموال ، تنمية وإنفاقاً .. وفي الاختيار للزوج ، والرعاية للبيت والولد .. وفي مختلف ألوان المشاركة في العمل الإسلامي الاجتماعي والعام .

قد غدت جزءاً أصيلاً من « الأمة » .. وعضواً حياً مشاركاً في شئون « الناس » . وعندما يصعد الرسول ، ﷺ ، المنبر ، وينادي : « أيها الناس » ، فتسمعه « أم سلمة » ، رضي الله عنها - وكانت جاريتها تمشط لها شعرها - تطلب إلى جاريتها أن تجمع لها أطراف شعرها ، لتسرع إلى المسجد ، مليية نداء النبي ﷺ : « أيها الناس » .. فلما قالت لها الجارية : « إنما دعا الرجال ولم يدع النساء » ! .. تقول أم سلمة : « إني من الناس ... » (١) .

وكذلك يروي مسلم عن فاطمة بنت قيس ، رضي الله عنها ، عندما تسارع إلى المسجد ، تلبية لنداء منادي رسول الله ﷺ ، : « الصلاة جامعة » ، كي تستمع الأمة إلى الرسول القائد .

ويروي البخاري مشاركة حفصة ، رضي الله عنها ، بالرأي في أمر

(١) رواه مسلم . وانظر كتاب [تحرير المرأة في عصر الرسالة] - للأستاذ عبد الحلِيم

الخلافة وما ثار بين علي ومعاوية من شقاق بعد مقتل عثمان ..
 وطلبها من أخيها عبد الله بن عمر حضور التحكيم في « دومة
 الجندل » - بعد صفين - وقلها له : « إنه لا يجمل بك أن تتخلف
 عن صلح يصلح الله به بين أمة محمد وأنت صهر رسول الله ﷺ
 وابن عمر بن الخطاب » (١) .

ويروي البخاري كيف كانت شورى أم سلمة رضي الله عنها ، يوم
 الحديبية .. الباب الذي فتح الله على المسلمين به طاعة رسول الله
 ﷺ ، فتحلوا من إحرامهم ، ورضوا بما عاهد عليه نبيهم ، بعد أن
 ظنوا أن المعاهدة قد جارت على ما يستحقون ! .. فمنع الله بشورى
 أم سلمة الفتنة عن المسلمين في الشأن السياسي العام ! ..
 بل إن وقائع سيرة التجربة الإسلامية ، في عصر البعثة ، تحكي عن
 عمل نسائي جماعي ، جدير بأن يكون نموذجة نقطة الاستلham
 والاقتراء للحركات النسائية الإسلامية على مر التاريخ - وذلك حتى
 تكون هذه الحركات ودعواتها إسلامية حقًا .

ففي يوم خيبر ، خرجت « جماعة » من نساء المؤمنين إلى ميدان
 القتال .. فبلغ أمر خروجهن رسول الله ﷺ ، فأرسل إليهن ، وسألهن :

(١) فتح الباري ج ٨ ص ٤٠٦ ، ٤٠٧ . [تحرير المرأة في عصر الرسالة] ج ٢

« مع من خرجتن ؟ وياذن من خرجتن ؟ » .

فقلن : يا رسول الله ، خرجنا نغزل الشعر ، ونعين في سبيل الله ، ومعنا دواء للجرحى ، وناول السهام ، ونسقي السوق - [شراب الحنطة والشعير] .

فقال : « قمن » .. حتى إذا فتح الله عليه خير أسهم لنا كما أسهم للرجال » (١) ! .

فنحن أمام « جمعية نسائية » ، خرجت إلى ميدان القتال ، لأداء العديد من المهام - ومنها مهام قتالية - « مناولة السهام » - « ولقد كان سؤال رسول الله ﷺ ، لهن ، بسبب خروجهن وحدهن .. فلم يكن يسأل المرأة عندما تصحب زوجها إلى ميدان القتال .. بل كان هذا شأن أمهات المؤمنين ! .

وأسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية رضي الله عنها ، وكانت إحدى أبرز خطيبات النساء في عصر النبوة - تذهب إلى رسول الله ﷺ ، لتحديثه بالنيابة عن « جمعية نسائية » ، ولتعرض عليه ما اتفقن عليه .. فتقول : « إني رسول من ورائي من جماعة نساء المسلمين ، يقلن بقولي ، وعلى مثل رأيي ؟ إن الله بعثك إلى الرجال والنساء ، فأمننا بك واتبعناك . ونحن ،

(١) رواه أبو داود عن حشرج بن زياد عن جدته أم أبيه .

معشر النساء ، مقصورات مخدرات قواعد بيوت وموضع شهوات الرجال وحاملات أولادكم ، وإن الرجال فضلوا بالجماعات وشهود الجنائز ، وإذا خرجوا للجهاد حفظنا لهم أموالهم وربينا أولادهم ، أفنشاركهم في الأجر يا رسول الله ؟ .. فالتفت رسول الله ﷺ بوجهه إلى أصحابه وقال لهم : أسمعتم مقالة امرأة أحسن سؤالاً عن دينها من هذه ؟ فقالوا : لا ، يا رسول الله ، فقال ﷺ : انصرفي يا أسماء ، وأعلمي من وراءك من النساء أن حُسنَ تَبَعْلٍ إحداكن لزوجها وطلبها لمرضاته واتباعها لموافقته تعدلُ كلَّ ما ذكرتُ « (١) .

ويروي البخاري - عن أبي سعيد الخدري - كيف تجمعت النساء ، ثم ذهبن إلى رسول الله ﷺ ، فخاطبته قائلات : يا رسول الله ، « غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوماً من نفسك ، فوعدهن [الرسول] يوماً ، لقيهن فيه ، فوعظهن وأمرهن » ! .

وكانت المرأة تجادل رسول الله ﷺ ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾ [المجادلة : ١] .

بل وكان النساء يختصمن مع الرجال في الشؤون العامة ، دينية

ودنيوية .. فلقد « اختصم الرجال والنساء ، أيهم في الجنة أكثر » (١) .
 وذهبوا وذهبن إلى رسول الله للفصل فيم اختصموا فيه ! ..
 أما نسيبة بنت كعب الأنصارية - التي شاركت في عقد تأسيس
 الدولة الإسلامية بالعقبة .. وقاتلت في أحد وفي غيرها من الغزوات
 ففاقت الأبطال - فإنها تذهب إلى رسول الله ﷺ ، بمطالب نسائية ،
 فتقول : « ما أرى كل شيء إلا للرجال ، وما أرى النساء يذكرن
 بشيء ؟! » . فينزل الوحي على رسول الله ﷺ بقول الله ، سبحانه
 وتعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ
 وَالْقَنِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَشِيعِينَ
 وَالْخَشِيعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّامِتِينَ وَالصَّامِتَاتِ وَالْحَافِظِينَ
 فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ
 مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٣٥] (٢) .

ولقد روت الكثير من الأحاديث خروج النساء مع المقاتلين ،
 وإسهامهن في إعانة المقاتلين ، بل ومشاركة بعضهن في القتال ..
 ولقد طلبت أم حرام من الرسول أن يدعو لها كي تكون من غزاة البحر ،

(١) رواه الإمام أحمد .

(٢) رواه الترمذي .

واستجابة الله لدعائه لها بذلك ^(١) - كما شاركت نسيية بنت كعب الأنصارية في بيعة الرضوان - تحت الشجرة - وكانت البيعة على « الحرب والقتال » .. وهي البيعة التي نزل فيها قول الله ، سبحانه وتعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ [الفتح : ١٠] ، ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ [الفتح : ١٨] .

وكما لم ينب الرجال عن النساء في البيعة لرسول الله ﷺ ، وإنما استقلت شخصية المرأة ، فبايعت الرسول مثل الرجال .. فلقد فتحت هذه البيعة أمام المرأة باب الترقى فيما تمارس من الشؤون الاجتماعية والعامّة ، بقدر ما تنمو وترتقي لديها الملكات والإمكانات التي تؤهلها للمشاركة في هذه الشؤون .. ففي الحديث - الذي يرويه ابن ماجه - تقول الصحابية أميمة بنت رقيقة رضي الله عنها : « جئت النبي ﷺ في نسوة نبايعه ، فقال لنا : فيما استطعتن وأطقتن » .. أي أن هذا « التحرير الإسلامي للمرأة » قد فتح أمام ممارساتها وإسهاماتها الآفاق .. ولم يقف بها عند قدراتها في ذلك التاريخ ، أو في مرحلة من مراحل التاريخ .. فلقد بايعهن الرسول ﷺ على ما يستطعن ويطعن من المعروف ! ..

هكذا كان « التحرير الإسلامي للمرأة » ، والذي حقق للمرأة

(١) رواه البخاري ومسلم .

المساواة الكاملة في الخلق والإنسانية - وأباح لها - وكثيرًا ما أوجب عليها - المشاركة في الشأن الاجتماعي العام ، مع الحفاظ على تمييز الأنوثة عن الذكورة ، كي لا تتشوه الفطرة التي فطر الله الناس عليها .

* * * *

ذلك هو مذهب الإسلام في مكانة النساء من الرجال .. فلقد مثل ثورة تحريرية للمرأة ، وحقق لها كامل المساواة في الخلق ، والكرامة والتكريم ، والإنسانية ، والتكليف ، والحساب ، والجزاء ، وكامل المشاركة في العمل العام ، دون تفریط - بل ومع الحرص - على فطرة تمايز الأنوثة عن الذكورة .. فالمساواة لا تنافي التمايز في توزيع العمل والاختصاص .. والتمايز في توزيع العمل لا ينفي المساواة .. ذلك أن هذه المساواة هي مساواة « الشقين المتكاملين » وليست مساواة « التّدين المتماثلين .. والمتنافرين » .

* * * *

أما ما حدث بعد عصر صدر الإسلام ، من تراجع لهذا المنهاج الإسلامي ، سواء بسبب ما أدخلته الفتوحات الإسلامية إلى الدولة الإسلامية من عادات وتقاليد ، حُصبت - بمرور الزمن - على الدين - عندما تسربت إلى بعض المذاهب الفقهية - .. أو من باب العودة لبعض العادات والأعراف الجاهلية في بعض البيئات الإسلامية . فإن

الإسلام هو الحجة على كل ذلك ، وليس في أي من ذلك حجة على منهاج الإسلام ، الذي جاء به البلاغ القرآني ، ووضعه في الممارسة والتطبيق البيان النبوي - السنة - لهذا البلاغ . ولقد كان « تسلل » أغلب هذه العادات في التقاليد إلى « فكر » بعض الفقهاء - وخاصة في عصور التقليد والتراجع الحضاري - من باب القاعدة الفقهية « سد الذرائع » .. الأمر الذي يدعو إلى الحذر من مخاطر ومزالق التوسع في أعمال هذه القاعدة دون ضابط أو ضرورة أو مرجح .. فليس كل ما يمكن أن يكون سبيلاً للفتنة أو المعصية أو الضرر يجوز تحريمه ، بحجة سد الذرائع .. وإنما لا بد من تحقيق قيام العلاقة بين المقدمات والنتائج .. ولو لم نصنع ذلك لحرمتنا شرب الماء حتى لا يحدث الشرق به ا .. ولقطعنا الألسنة لأنها أداة الكذب ا .. ولتخلصنا من أعضاء التناسل لأنها أداة الزنا !! .

فالأمر تقدر بقدرها .. وسدُّ الذرائع يجب أن لا يتحول إلى انقلاب على منهاج الإسلام في المساواة بين النساء والرجال (١) .



(١) لمزيد من التفاصيل حول نموذج الإسلام في تحرير المرأة راجع كتابنا : [التحرير الإسلامي للمرأة : الرد على شبهات الغلاة] طبعة دار الشروق - القاهرة .

التموج الغزبي لتحرير المرأة

بين التحرير من الظلم .. والتحرير من لفظة

إنَّ الفارق بين الدعوة إلى تحرير المرأة وإنصافها ، والحركات التي عملت على هذا التحرير والإنصاف - سواء في البلاد الغربية أم الشرقية - وبين النزعة الأنثوية المتطرفة (Feminism) التي تبلورت في الغرب في ستينيات القرن العشرين ، والتي تقلدها قلة قليلة من النساء الشرقيات .. إنَّ الفارق بين هاتين الدعوتين والحركتين وفلسفتيهما ومطالبهما ، هو الفارق بين العقل والجنون ! ..

فأقصى ما طمحت إليه دعوات تحرير المرأة وحركاتها ، هو إنصافها .. ورفع الغبن الاجتماعي والتاريخي الذي لحق بها ، والذي عانت منه أكثر كثيرًا مما عانى منه الرجال .. إنصافها ، مع الحفاظ على فطرة التمايز بين الأنوثة والذكورة ، وتمايز توزيع العمل وتكامله في الأسرة والمجتمع ، على النحو الذي يحقق مساواة الشقين المتكاملين بين الرجال والنساء .. وذلك حفاظًا على شوق كل جنس إلى الآخر ، واحتياجه إليه ، وأُنسه بما فيه من تمايز ، الأمر الذي بدونه لن يسعد أي من الجنسين في هذه الحياة .

ولقد كانت الدعوة الغربية إلى تحرير المرأة - منذ القرن التاسع عشر - أثرًا من آثار الحداثة الغربية ، التي أرادت تجاوز التراث الفلسفي والاجتماعي والقانوني الغربي ، المعادي للمرأة والمحقر

لشأنها .. مع التأويل للتراث الديني الغربي - اليهودي والنصراني - المعادي للمرأة .. وذلك دون إعلان للحرب على الدين ذاته ، ولا على الفطرة التي فطر الله الناس عليها عندما خلقهم ذكراً وإناثاً .. وأيضاً دون إعلان للحرب على الرجال .

أما النزعة الأنثوية المتطرفة (Feminism) التي تبلورت في ستينيات القرن العشرين ، فإنها أثمرت آثاراً « ما بعد الحداثة » الغربية ، تحمل كل معالم تطرفها الذي بلغ بها حدّ الفوضوية والعدمية واللاأدرية والعبثية والتفكيك لكلّ الأنساق الفكرية الحداثية التي حاولت تحقيق قَدْرٍ من اليقين الذي يعوّض الإنسان عن طمأنينة الإيمان الديني ، التي هدمتها الحداثة بالعلمانية والمادية والوضعية منذ عصر التنوير الغربي العلماني ، في القرن الثامن عشر .

لذلك ، كانت النزعة الأنثوية المتطرفة هذه « ثورة - فوضوية » ، تجاوزت وغيّرت « ثورات الإصلاح » .. وكانت حرباً على « الفطرة السوية » ، بما في ذلك فطرة الأنوثة ذاتها ! ..

لقد تبنت هذه النزعة الأنثوية مبدأ الصراع بين الجنسين - الإناث والذكور - انطلاقاً من دعوى أن العداة والصراع هما أصل العلاقة بينهما .. ودعت إلى ثورة على الدين .. وعلى الله .. وعلى اللغة .. والثقافة .. والتاريخ .. والعادات والتقاليد والأعراف ، بتعميم

وإطلاق ! .. وسعت إلى عالم تتمحور فيه الأنثى حول ذاتها ، مستقلة
استقلالاً كاملاً عن عالم الرجال .. وفي سبيل تحقيق ذلك ، دعت
إلى الشذوذ السحاقي بين النساء ، وإلى « التحرر الانحلالي » وبلغت
في الإغراب مبلغاً لا يعرف الحدود ! .. الأمر الذي جعل هذه النزعة
الأنثوية المتطرفة كارثة على الأنوثة ، ووبالاً على المرأة ، وعلى
الاجتماع الإنساني بوجه عام .. بل وجعلها - إذا انتصرت وعتت -
مهتدة للوجود الإنساني .. نعم ، حتى للوجود الإنساني ذاته ! .
وكي لا يظن الذين لا يعلمون أن هناك مبالغة في التصوير .. وكي لا
ندع مجالاً لتمويه المموهين .. فيكفي أن نقدم نماذج شاهدة ، ومعبرة
من مقومات وشعارات فلسفات هذه الحركات الأنثوية المتطرفة ..
فأبو النزعة الأنثوية الفرنسية - الاشتراكي الفرنسي - « فورييه »
[١٧٧٢ - ١٨٣٧ م] قد دعا إلى « تحرير المرأة على كل الأصعدة :
البيتي . والمهني .. والمدني .. والجنسي .. وقال : إن العائلة تكاد
تشكل سداً في وجه التقدم » ! .

وفيلسوف هذه النزعة « ماركيز - هربرت » [١٨٩٨ - ١٩٧٩ م]
قد جعل من أسس « نظريته النقدية » : « التأكيد على انعتاق الفرائز
الجنسية ، وإطلاق الحرية الجنسية بلا حدود ، سواء من ناحية الكم أم
الكيف ، أي حتى حرية الشذوذ .. بل وتمجيده ، باعتباره ثورة وتمرداً

ضد قمع الجنس ، وضد مؤسسات القمع الجنسي .. معتبرا التحرر الجنسي عنصرا مكملا ومتمما لعملية التحرر الاجتماعي .. ورافضا ربط الجنس بالتناسل والإنجاب ! .

كما رفضت هذه النزعة ربط الممارسة الجنسية بالأخلاق ، فقال « فوكو - ميشيل » [١٩٢٦ - ١٩٨٤ م] « لماذا يجعل السلوك الجنسي مسألة أخلاقية ، ومسألة أخلاقية مهمة ؟ ! » .

أما فيلسوفة هذه النزعة الأنثوية - الكاتبة الوجودية « سيمون دي بوفوار » [١٩٠٨ - ١٩٨٦] فلقد اعتبرت « الزواج : السجن الأبدي للمرأة ، يقطع آمالها وأحلامها ! » واعتبرت « مؤسسة الزواج مؤسسة لتقهر المرأة ، يجب هدمها والفاؤها ! » وأنكرت أي تمييز طبيعي للمرأة عن الرجل « فلا يولد المرء امرأة ، بل يصير كذلك .. وسلوك المرأة لا تفرضه عليها هرموناتها ولا تكوين دماغها ، بل هو نتيجة لوضعها .. » ! .

وجعلت من الدين ومن الألوهية عدوا لهذه الفلسفة الأنثوية « فالدين - برأيها - كان محايدا عندما لم يكن للآلهة جنس ، ثم انحاز الدين للمرأة عندما أصبحت الآلهة إناثا ، ثم تحول إلى عدو للمرأة بسبب التفسيرات الذكورية للدين » ! .

ولقد نجحت هذه الحركات الأنثوية الغربية في الضغط على

المؤسسات الدينية الغربية .. تلك التي خانت رسالتها - حتى أصدرت - في سنة ١٩٩٤ م - طبعة جديدة من العهدين القديم والجديد ، سميت « الطبعة المصححة » ، تمّ فيها تغيير المصطلحات والضمائر المذكورة ، وتحويلها إلى ضمائر محايدة ا ..

ولقد تبلورت لهذه النزعة الأنثوية المتطرفة معالم فلسفتها التي تُقرّر :
 - « أن المرأة مالكة لجسدها .. وحرّة فيه ، تتصرف فيه جنسياً مع من تشاء ، ووفق ما تشاء .. بما في ذلك حرية التصرف في الجنين - بالإجهاض - لأنه جزء من جسدها .. فالتعبير الحرّ عن الجنس هو جزء من الحرية ، حتى لو اتخذ شكل الشذوذ البسحاقي .. وحتى لو اتخذ شكل احترام البغاء ، طالما خلا هذا الاحتراف للبقاء من الاستغلال التجاري ا ..

- كما تُقرّر هذه الفلسفة « أن الغيرة عاطفة برجوازية ينبغي التخلص منها » ! « وأن الحياء مرض يجب العلاج منه » ا .. و « أن العِفَّة تَخْلَفُ وَكَبَتْ لِلحريّة الجنسيّة » ا .. ولا بدّ من تجريد الحبّ من أية ضوابط .. باستثناء العاطفة والشهوة ا ..

- ورأت هذه الفلسفة في « الأمومة : قوالب جامدة وجائرة ؛ لأنها تحقق للمرأة عائداً مادياً » ا ..

- ورأت في « الإنجاب » عبودية للمرأة .. تسميها « سيمون دي

بوفوار : « عبودية التناسل ! .. »

- ودعت هذه الفلسفة الأنثوية إلى « حرية الاقتران ، وحرية الافتراق في أي لحظة ، وذلك بين أي فردين - مثلين أو مختلفين ! » .. وإلى جعل « تربية الأطفال مسؤولية الدولة والمجتمع ، لا المرأة والأسرة ! » .

- ووصلت هذه النزعة إلى الحد الذي قامت فيه منظمة أنثوية أمريكية اسمها : « حركة تقطيع أوصال الرجال ! » .

وإذا كانت هذه الفلسفات والأفكار والدعاوي قد بلغت في الإغراب الشاذ والشذوذ الغريب هذا الحد الذي رأيناه .. فإن الأمر الأكثر شذوذاً وإغراباً ، هو السيطرة والانتشار اللذان حققتهما هذه النزعة الأنثوية المتطرفة في المجتمعات الغربية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين ..

فـ ٦٠ ٪ من أعضاء المنظمات الأنثوية في أمريكا سحاقيات ! .. وهذه المنظمات الأمريكية - وأمثالها في الغرب - هي المسيطرة على لجنة المرأة في الأمم المتحدة ، ومن خلالها فرضت وتفرض شذوذها الفكري والسلوكي على العالم أجمع ، من خلال الموائيق « الدولية » التي تُعزَلَم تحت علم مؤتمرات المنظمة الدولية .. من

وثيقة مؤتمر السكان سنة ١٩٩٤ م .. إلى وثيقة مؤتمر بكين سنة ١٩٩٥ م .. إلى وثيقة مؤتمر المرأة سنة ٢٠٠٠ م .. إلى وثيقة الطفل .. ووثيقة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW .

وكما تقول الأستاذة الأمريكية « كاثرين فورث » : « إن الموائيق والاتفاقات الدولية التي تخص المرأة والأسرة والسكان .. تصاغ الآن في وكالات ولجان تسيطر عليها فئات ثلاث : (الأنثوية المتطرفة) و (أعداء الإنجاب والسكان) و (الشادون والشاذات جنسياً) .. وإن لجنة المرأة في الأمم المتحدة شكلتها امرأة اسكندنافية كانت تؤمن بالزواج المفتوح ، ورفض الأسرة ، وكانت تعتبر الزواج قيداً ، وأن الحرية الشخصية لا بد أن تكون مطلقة .. ولقد انعكس هذا المفهوم « للحرية » في الموائيق التي صدرت عن هذه اللجنة ، فالتوقيع على اتفاقية ال CEDAW يجعل معارضة الشذوذ الجنسي - حتى ولو برسم كاريكاتوري - عملاً يعرض صاحبها للمساءلة القانونية ، لكون هذه المعارضة معارضة لحقوق الإنسان » ! ..

وبعبارة الأستاذ الأمريكي - « ريتشارد ويلكنز » : « فإنه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ، فإن للأطفال حرية التعبير ، وحرية التعبير الجنسي .. ولذلك ، فمن ينكر حق الطفل في ممارسة الجنس مع الكبار لا ينتهك حقوق الأطفال فحسب ، بل ينتهك

حقوق الكبار أيضًا .. ولقد أصبح الاعتراف القانوني بحرية الشذوذ الجنسي شرطًا من شروط الدخول إلى الاتحاد الأوروبي .. وهو ضمن الشروط المطلوب من تركيا المسلمة تحقيقها « ! ..

ولقد سارت مظاهرات في عواصم الغرب تُنددُ بمصر لمحاكمتها بعض الشواذ . وطالبت برلمانات عدة في تلك العواصم - وخاصة في أمريكا وألمانيا - بقطع المعونات عن مصر بسبب ذلك الموقف من الشذوذ والشواذ ! .

ووفق هذه الموائيق التي فرضتها هذه الحركات الأنثوية المتطرفة على العالم ، أصبح من حقِّ المراهقين والمراهقات ممارسة الشذوذ الجنسي ، والإتيان بالرفقاء والرفيقات إلى المخادع ، تحت سمع وبصر الوالدين .. ومن يعترض يمكن محاكمته قانونيًا في البلاد التي صدقت على اتفاقية ال CEDAW فنحن أمام دين جديد لقوم لوط الجدد ! .. وكما يقول البروفيسور الأمريكي « ويلكنز » : « فإن المجتمع الغربي قد دخل دوامة الموت ، ويريد أن يجزَّء العالم وراءه » ! .. وكأنما شعارهم يقول ﴿ أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّنطَهُرُونَ ﴾ [النمل : ٥٦] .



فرض الشذوذ الفكري على علم

يعجب المرء ذو الثقافة الشرقية والتراث الفكري والحضاري الإسلامي ، من هذا الانتشار الذي حققته الحركة الأنثوية المتطرفة في المجتمعات الغربية .. ومن شيوع هذا الجنون الانحلالي الذي بشرت به ودعت إليه هذه الحركة ، حتى إن نسبة السحاقيات في (المنظمة الوطنية للنساء) .. بأمريكا - وهي أكبر المنظمات النسائية - تصل إلى ٦٠ ٪ من عضواتها ! ..

ويتزايد عجب المثقف الشرقي من تحول هذه النزعة الشاذة - فكريًا - وسلوكيًا - إلى قسمة بارزة في مشروع الهيمنة الغربية على العالم .. فحرية الشذوذ غدت جزءًا أصيلاً من المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان ، يفرضها الغرب على العالم .. والحرية الجنسية غدت كذلك جزءًا من حق الإنسان في الحرية .

بل إن السحاقيات قد سيطرن على لجنة المرأة في الأمم المتحدة ، وبدأت مرحلة عولمة هذه الفلسفة الفوضوية الشاذة في ميثاق دولية ، يفرضها مشروع الهيمنة الغربية على العالم ، ويقوم بعولمتها تحت علم الأمم المتحدة .. ويكفي أن نشير إلى أن الوفود النسائية الغربية إلى المؤتمر الدولي للسكان - الذي انعقد بالقاهرة سنة ١٩٩٤ م - قد ضمت جمهورًا من الشاذين والشاذات الذين جاءوا للتظاهر

في شوارع القاهرة الإسلامية ، للدعوة إلى حرية الشذوذ ، ولم يمنع تظاهرهم إلا الخوف على حياتهم من جمهور المسلمين المصريين ! .. وإذا كانت هذه الوفود الأثوية المتطرفة ، قد منعت من التظاهر في شوارع القاهرة ، فلقد نجحت في أن تضمن الوثيقة الصادرة عن المؤتمر الكثير من معالم هذه النزعة الشاذة في مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان ..

فدعت هذه الوثيقة بإلحاح إلى « تغيير هياكل الأسرة » .. أي إلى مصادمة الفطرة التي فطر الله البشر عليها ، والتي اجتمعت عليها الديانات - السماوية والوضعية - وكل الثقافات والحضارات .. وذلك حتى تقنن « لأسر » الشاذين والشاذات ، و « أسر » الالتقاء الحر بين « الأفراد » ! .. وجاء في هذه الوثيقة : « والحكومات ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية المعنية ، ووكالات التمويل ، والمؤسسات البحثية مدعوة بإلحاح - [لاحظ « بإلحاح »] - إلى إعطاء أولوية - [لاحظ « أولوية »] - للبحوث الحيوية - [لاحظ « الحيوية »] - المتعلقة بتغيير الهياكل الأسرية » ! .

وبدلاً من الجنس الشرعي والمشروع والحلال ، دعت هذه الوثيقة إلى تقنين الحرية الجنسية « الممثلة » ، كحق من حقوق الجسد ، يتمتع بها كل الناشطين جنسياً من كل الأجناس والأعمار ، ذكراناً

وإنثاءً ، حتى البنات والمراهقين والمراهقات ! .. « فالصحة التناسلية - التي هي حالة من الرفاهية الجنسية المأمونة - هي حق لجميع الأفراد » [لاحظ « الأفراد » وليس « الأزواج »] ! .. و « ينبغي أن تسعى جميع البلدان إلى القيام بتوفير رعاية صحية تناسلية لجميع الأفراد ، من جميع الأعمار .. للبنات .. والفتيات .. المراهقات .. وتلبية الحاجات التثقيفية والخدمية للمراهقين كيما يتمكنوا من التعامل مع نشاطهم الجنسي بطريقة إيجابية ومسئولة .. وينبغي أن تكون برامج الرعاية الصحية التناسلية والجنسية مصممة لتلبية احتياجات المرأة والفتاة المراهقة .. وأن تصل إلى المراهقين والرجال والبنين والمراهقات ، بدعم وإرشاد آباءهم .. ويجب أن توجه الخدمات بدقة ، وعلى الخصوص نحو حاجات فرادى النساء والمراهقين .. فالمراهقون الناشطون جنسيًا يحتاجون نوعًا خاصًا من المعلومات والمشورة والخدمات فيما يتعلق بتنظيم الأسرة .. كما أن المراهقات اللاتي يحملن يحتجن إلى دعم خاص من أسرهن ومجتمعهن المحلي خلال فترة الحمل ورعاية الطفولة المبكرة » ! .

فإلى جانب الأسرة - التي سُميت تقليدية - والتي رأتها النزعة الأنثوية المتطرفة سجنًا للمرأة ، وقيدًا على حريتها .. هناك « أشكال الاقتران الأخرى » التي دعت الوثيقة إلى إباحتها وتقنينها .. وهناك

« الثورة الجنسية » التي رأت إباحة وتقنين النشاط الجنسي ، لكل الناشطين جنسيًا ، من كل الأعمار ، بشرط أن يكون مسئولاً - لا يقضي إلى الأمراض - وليس مهمًا أن يكون شرعيًا ومشروعًا ! .. وإذا كان « الزنا المبكر » - للمراهقين والمراهقات - وحتى للأطفال - هو حقًا من حقوق الجسد الإنساني - بنص هذه الوثيقة .. التي فاقت وتفوقت على قوم لوط ! - .. فلقد ذهبت في الشذوذ إلى الحد الذي جرّمت فيه « الزواج المبكر » ! .. فقالت : « إن الهدف هو الحيلولة دون حدوث الزيجات المبكرة .. وعلى الحكومات أن تزيد السن الأدنى للزواج حينما اقتضى الأمر .. ولاسيما إتاحة بدائل تغني عن الزواج المبكر » ! .

فالتحريم هو للزواج المبكر .. والبدائل لهذا الزواج المبكر هو النشاط الجنسي المسئول ، لكل الناشطين جنسيًا من كل الأعمار ! . وعلى درب مصادمة الفطرة السوية التي فطر الله الناس عليها ، والتي ارتضتها وسعدت بها الإنسانية عبّر تاريخها ، على اختلاف الديانات والثقافات والحضارات .. فطرة تكامل عمل المرأة والرجل في الأسرة والمجتمع .. ذهبت وثيقة مؤتمر السكان إلى إدانة عمل المرأة في الأسرة ؛ لأنها « أنشطة اقتصادية غير مدفوعة الأجر تضطلع بها المرأة في الأسرة » ! .. وفي ذات الوقت دعت هذه الوثيقة « إلى اشتراك المرأة

في جميع جوانب الإنتاج ، والعمالة ، والأنشطة المدرة للدخل « ! .. بل دعت إلى دمج الرجل في المنزل ، ودمج المرأة في المجتمع ، فقالت هذه الوثيقة : « ويتعين على الزعماء الوطنيين والمجتمعين أن يشجعوا مشاركة الرجل الكاملة في حياة الأسرة ، بما في ذلك تنظيم الأسرة وتربية الأطفال والعمل المنزلي .. وإدماج المرأة بشكل تام في الحياة المجتمعية ، مع تخفيفها من مسؤوليات العمل المنزلي « !! .

•••••

نعم .. يعجب المرء ذو الثقافة الشرقية والتراث الفكري والحضاري الإسلامي ، من سيطرة هذا الشذوذ الفكري والسلوكي على المجتمعات الغربية - وهي مجتمعات زاخرة بالعباقرة والعقلاء والحكماء - ومن تمكن الحركات الأنثوية المتطرفة من بثِّ وتقنين « مذهب اللذة والشهوة » ، والسعي إلى عولمته ، وفرضه على العالم ، كجزء من حقوق الإنسان . لكن .. يبدو - وهذا من باب التفسير لا التبرير - أن تراث الحضارة الغربية في هذا الباب كان عوناً لهذه النزعة الأنثوية المتطرفة على الإغراق والإغراب في هذا الميدان .. واختلاف هذا التراث الغربي - في مذهب اللذة - عن تراثنا الشرقي والإسلامي - في العِفَّة - هو الذي يصيب العقل الشرقي والإسلامي بهذا القدر من الاستغراب والتعجب إزاء هذه الأفكار وهذا السلوك .

إنَّ للغرب تراثاً قديماً في مذهب اللذة والإباحية والشذوذ ، عرف

واشتهر منذ الفيلسوف اليوناني « أبيقور » [٣٤٣ - ٢٧٠ ق . م]
الذي أعلن أن « الخير هو اللذيذ .. وأي فعل يعتبر خيراً بمقدار ما
يحقق لنا من لذة » ! ..

ولقد أدرك جمال الدين الأفغاني [١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ - ١٨٣٨ -
١٨٩٧ م] - بعقريته الإسلامية - أن التنوير الغربي - وخاصة عند
فلاسفته « فولتير » [١٦٩٤ - ١٧٧٨ م] و « ورسو » [١٧١٢ -
١٧٧٨ م] - هو بعث جديد لمذهب اللذة الأبيقوري القديم ، وإحياء
للدهرية والإلحاد في مواجهة الدين والإيمان .. فقال - عن هذين
الفيلسوفين التنويريين : « إنما نبشأ قبر « أبيقور » الكلبى ، وأحيما ما بلي
من عظام الدهريين ، ونبذا كل تكليف ديني ، وغرما بذور الإباحة
والاشتراك . وزعما أن الآداب الإلهية بجفليات خرافية ، كما زعما أن
الآديان مخترعات أحدثها نقص العقل الإنساني » .. وهذا الذي بعثه
وأحياه التنوير الوضعي المادي الغربي - في اللذة والإباحية - هو الذي
رأيناه ونراه عند النزعة الأنثوية المتطرفة ، التي صعدت موجتها
المجنونة مع « ما بعد الحداثة » ، منذ ستينيات القرن العشرين ..

وفي إطار التراث الغربي الحديث لمذهب اللذة والإباحية هذا ،
نقرأ قول الفيلسوف الإنجليزي « هوبز » [١٥٨٨ - ١٦٧٩ م] :
« إنَّ ما يسعد الإنسان ويسره هو الخير ، وإن ما يؤلمه هو الشر » ! ..

ونقرأ قول « فوكو - ميشيل » [١٩٢٦ - ١٩٨٤ م] - وهو من فلاسفة ما بعد الحداثة - : « تُستخلص الحقيقة من اللذة .. وتشكل اللذة غاية بذاتها ، فهي لا تخضع لا للمتعة ولا للأخلاق ولا لأية حقيقة علمية » ! .. ونقرأ قول « أنجلز » [١٨٢٠ - ١٨٩٥ م] - فيلسوف الشيوعية الجنسية والاقتصادية - : « إن الزواج والأسرة باقيان مدة تأجج الحب الجنسي الفردي .. وحين يستنفد الميل استنفاداً كاملاً ، أو حين يحلّ محله حبّ جديد مشبوب العاطفة ، يغدو الطلاق عملاً حسنًا بالنسبة للطرفين ، كما بالنسبة للمجتمع .. وإن الشيوعية سوف تحوّل العلاقات بين الجنسين إلى مجرد علاقات شخصية ، لا تعني أحدًا سوى الأشخاص المرتبطين بها ، ولا يكون من حقّ المجتمع أن يتدخل فيها ، ويتحقق هذا التحوّل يوم يلغي النظام الشيوعي الملكية الفردية ، ويشرع بتربية الأطفال تربية جماعية ، فيقوض دعائم مؤسسة الزواج الحالية » ! .

ونقرأ في إطار تراث اللذة والإباحية هذا - أيضًا - كلمات المفكر الألماني « أجست بيبل » [١٨٤٠ - ١٩١٣ م] : « إن إشباع الغريزة الجنسية مسألة شخصية تمامًا ، شأنها شأن إشباع أي غريزة أخرى ، فلا أحد يحاسب عليها أمام الآخرين ، ولا يملك قاضٍ غير مفوّض حقّ التدخل فيها ، إن مسألة ما سآكله ، وكيف سأشرب

وأنام وألبس ، هي من شئوني الخاصة ، وكذلك الحال بالنسبة لمضاجعتي لشخص من الجنس الآخر » ! .

ونقرأ كذلك ، كلمات « إيجور شافاريفتش » - التي تصف دور الاشتراكية والشيوعية الأوربية في تحطيم الأسرة ، وفي الإباحية الجنسية - : « إن العملية الاشتراكية الرامية لتجانس المجتمع تهدف أصلاً لإفساد الأسرة وتحطيمها ، ولن يكون ذلك إلا بتدنيس الحب الزيجي وتهشيم أحاديته (رجل واحد مع امرأة) . ومن هنا فإن الحركات الاشتراكية تسعى في مرحلة التبشير إلى التأكيد على حرية الجنس .. وهذه قمة التساوي أو المساواة » ! ..

وإذا كانت فوضوية ما بعد الحادثة قد اقترنت بفوضوية الإباحة الجنسية ، منذ ستينيات القرن العشرين ، فإن لهذه الفوضوية تراثاً أوروبياً ، نجده عند فلاسفة هذه النزعة ، ومنهم « باكونين » [١٨١٤ - ١٨٧٦ م] الذي قال : « إن الدين : جنون جماعي ! .. وإن الكنيسة : حانة سماوية للتخدير وأخذ المسكنات » ! .

هكذا وجدت النزعة الأنثوية المتطرفة لمذهبها في اللذة والإباحية والشذوذ ، تراثاً غربياً ، انطلقت منه على هذا الطريق ، دونما قيود أو حدود .. والمصيبة الكبرى أنها تسعى لتعميم هذا البلاء على الحضارات ذات الموارد المختلفة عن موارد الغربيين ! ..

تراث الغرب في احترام المرأة

في تفسير النزعة الصراعية ، التي اتخذتها الحركة الأنثوية المتطرفة الغربية ضد الرجل ، حتى لقد طمعت في عالم بلا رجال ! .. وأطلقت إحدى منظماتها على نفسها اسم « حركة تقطيع أوصال الرجال » ! معتبرة الرجل مستعمراً للمرأة ، يعاملها معاملة الأيض الغربي للزنجية ! .. إذا ذهبنا إلى تفسير هذه النزعة الصراعية المتطرفة - دون أي تبرير لها - فلا بد أن نضع في الحسبان تراث « النزعة الصراعية » التي ميزت الحضارة الغربية ولفسفاتها ونظرياتها الأساسية ..

فلسفة السياسة عند « ماكيافيللي » [١٤٦٩ - ١٥٢٧ م] هي القوة .. والمجد للأقوياء المصارعين لتحقيق السلطة القوية .. والاحتقار للأخلاق المسيحية ؛ لأنها أخلاق الضعفاء والعبيد ! .. والفيلسوف الإنجليزي « هوبز » [١٥٨٨ - ١٦٧٩ م] هو صاحب شعار : « الإنسان ذئب الإنسان » ! ..

وداروين [١٨٠٩ - ١٨٨٢ م] هو الذي حول النزعة الصراعية إلى نظرية ، أراد أن يرهن بها على أن الحياة هي ثمرة للصراع الدائم بين الأحياء .. وأن البقاء في هذا الصراع هو للأقوى ؛ لأن الأقوى هو الأصلح والأحق بالبقاء ! ..

و « هيغل » [١٧٧٠ - ١٨٣١ م] الذي اعتبر - في الحداثة

الغربية أرسطو العصر - هو الذي جعل التاريخ حقبا تنسخ الواحدة فيه الأخرى ، لينتهي هذا التاريخ عند الدولة القومية الأقوى ! ..
و « ماركس » [١٨١٨ - ١٨٨٣ م] هو الذي نقل هذه النزعة الصراعية من عالم الأحياء إلى الاجتماع ، فرأى أن المطلق هو التناقض والصراع بين الطبقات .. وأن هذا التناقض والصراع هو سرُّ التقدُّم والمحرِّك للتاريخ ! ..

ولقد استمرت هذه النزعة الصراعية ، مكوناً أساسياً في النظريات الغربية ، وفي الممارسات الإمبريالية الغربية مع الشعوب التي ابتليت بالاستعمار الغربي ، حتى لقد رأى الرجل الأبيض الغربي في صراعه ضد الشعوب غير الغربية وثقافتها وموارثها الحضارية ومنظوماتها القيمة رسالة حضارية تمدنية ، يطبق بها الرجل الأبيض « القانون العلمي » في الصراع ! ..

وهو ذات الفكر الذي نراه اليوم عند « صموئيل هنتنجتون » في [صدام الحضارات] .. وعند « فوكوياما » في [نهاية التاريخ] .. وهو ذاته الفكر الصراعي الذي تبنته الحركة الأنثوية الغربية المتطرفة ضد عموم الرجال .. فهو - إذن - التراث الغربي ، في النزعة الصراعية ، الذي انطلقت منه هذه الحركة الأنثوية المتطرفة ..

وفي تفسير هذا الغلو الذي سلكت طريقه هذه الحركة الأنثوية الغربية ، عندما لم تقنع بتحرير المرأة وانصافها .. فطمعت في عالم تنفرد به المرأة ، وتمكّن من التمرکز فيه حول ذاتها ، مطلقة عنان الفوضوية لمفهومها عن حرية المرأة - في تفسير هذا الغلو - دون تبريره - لا بدّ أن نرى هذا الغلو الأنثوي في سياق نزعات الغلو التي تميزت بها المسيرة الحضارية الغربية .. فالغلو الكهنوتي ، الذي جعل الدنيا والدولة وسائر العلوم دينًا خالصًا ، لها ثبات الدين وقداسته .. هو الذي أثمر ردّ فعله ، الموازي والمساوي له .. أثمر الغلو العلمانيّ ، الذي جعل الإنسان سيدًا للكون ، بدلاً من الله .. وأضفى على العقل الإنساني الإطلاق ، بدلاً من الدين واللاهوت ، وذلك عندما رَفَعَ شعار : « لا سلطانَ على العقلِ إلا للعقلِ » .. وعزل السماء عن الأرض ، بالعلمانية التي رفضت أي تديير سماوي أو رعاية إلهية للدولة والسياسة والاجتماع ، بل وللقيم والأخلاق أيضًا ! ..

فنحن - في المسيرة الحضارية الغربية - أمام نزعة للغلو ، سارية في العديد من النظريات ، ومتخذة شكل الثنائيات المتناقضة والمتصارعة : « العقل .. والنقل » .. « الفرد .. والمجموع » .. « الذات .. والآخر » .. « الدين .. والدولة » .. « الدنيا .. والآخرة » .. « عالم الغيب .. وعالم الشهادة » .. (المادية .. والروحانية » .. دونما

وسطية جامعة ، تجمع عناصر الحق والعدل من الأقطاب المتقابلة ، لتكوّن موقفاً ثالثاً متميزاً لكنه ليس مغايراً تماماً لقطبي الظاهرة .. فالغلوّ النزعة الأنثوية المتطرفة - أيضاً - تراث في الغلو الذي تميزت به مسيرة النظريات الفكرية في النموذج الحضاري الغربي بوجه عام . ويكفي في هذا المقام أن نشير إلى نماذج من احتقار المرأة في التراث الغربي ، لنرى كيف كان غلوّ الحركة الأنثوية الغربية تطرفاً يعالج تطرفاً آخر ، وجنوحاً إلى التمرکز حول الأنثى يواجه جنوحاً آخر في احتقار الإناث .

ففي التراث الفلسفي الغربي .. نقرأ « لسقراط » [٤٧٠ - ٣٩٩ ق م] : « للرجال السياسة وللنساء البيت » ! .. ونعرف أن « أفلاطون » [٤٢٧ - ٣٤٧ ق م] كان مُشجّعاً للشذوذ الجنسي - الذي كان شائعاً في المجتمع اليوناني .. ويقال : إنه كان شاذاً .. « وكان يأسف لأنه ابن امرأة ! .. وظل يزدري أمه لأنها أنثى ! .. وكان يرى أن الحب الحقيقي هو ما كان بين الرجل والرجل ، ويرى الجمال المبهج في الشبان » ! .. ولقد دعا - في جمهوريته - إلى « أن نساء محاربتنا يجب أن يَكُنَّ مشاعاً للجميع ، فليس لواحدة منهن أن تقيم تحت سقف واحد مع رجل بعينه منهم ، وليكن الأطفال أيضاً مشاعاً بحيث لا يعرف الأب ابنه ولا الابن

أباه « ! .. كما دعا إلى « تدريب النساء وهن عاريات تمامًا مع الرجال في الحلبه » ! .. وقال أيضًا : « على نساء الحراس أن يقفن عاريات ، مادمّن سيكتسبن برداء الفضيلة » ! .

ونعرف - أيضًا - أن « نيتشه » [١٨٤٤ - ١٩٠٠ م] هو القائل : « إذا قصدت النساء فخذ السوط معك » ! .. وأن « فرويد » [١٨٥٦ - ١٩٣٩ م] قد زعم « أن الرجل يُمَثَّلُ كامل الإنسانية .. وأن المرأة ، بما أنها ليست رجلاً ، أو أنها رجل ناقص جسديًا - إذ لا قضيب لها - تعيش آسفة أن لا تكون رجلاً » ! .

فهذا الغلو في احتقار المرأة - بالتراث الفلسفي الغربي - قد أثمر غلوًا سلكت طريقه الحركات الأنثوية الغربية .. ومثل ذلك الغلو في احتقار المرأة ودونيتها ، نجده في التراث الديني الغربي ..

فالخطيئة الأولى - التي حملت البشرية تبعات أوزارها - هي - في هذا التراث - مسئولية المرأة وحدها ! .. والحمل والولادة واشتياق المرأة لزوجها هي عقوبة أبدية للمرأة على ارتكابها للخطيئة الأولى ! .. والزواج ليس مودة ورحمة ، وإنما هو تسلط من الرجل على المرأة ! .. جاء في سفر التكوين - بالعهد القديم .. فلقد سأل الرب

آدم : « هل أكلت من ثمر الشجرة التي نهيتك عنها » ؟
 « فأجاب آدم : إنها المرأة التي جعلتها رفيقًا لي ، هي التي أطعمتني

من ثَمَرِ الشجرة فأكلتُ » .

فقال الربُّ للمرأة « أكرَّرت كثيرًا أوجاع مخاضِك ، فتنجبي بالآلام أولادًا ، وإلى زوجك يكون اشتياقك ، وهو يتسلط عليك » ! .

وفي هذا التراث اليهودي - الذي أصبح مع المسيحية تراثًا للحضارة الغربية « اليهودية - المسيحية » - يصلي اليهودي كلَّ صباح صلاة الشكر لله ؛ لأنه لم يخلقه عبدًا ولا وثنيًا ولا امرأة ! .. وللرجل - في هذا التراث - قتلُ أولاده وتقديمهم قرابين ! .. وله بيع بناته إماء ! .. وفي سفر الخروج « إذا باع رجلُ ابنته أمةً لا تخرج كما يخرج العبيد » ! .. ولم يكن موقف التراث النصراني للحضارة الغربية من المرأة بأفضل من التراث اليهودي .. ففي رسالة « بولس » الأولى إلى أهل « كورنثوس » : « ذلك لأن الرجل عليه ألا يغطي رأسه ، باعتباره صورة الله ومجده ، أما المرأة فهي مجد الرجل ، فإنَّ الرجل لم يؤخذ من المرأة ، بل المرأة أُخذت من الرجل ، والرجل لم يوجد لأجل المرأة ، بل المرأة وجدت لأجل الرجل ، لذا يجب على المرأة أن تضع على رأسها علامة الخضوع » .. [إصحاح ١١ : ٧ - ١١] .

وفي هذه الرسالة أيضًا : « لتصمت النساء في الكنائس ، فليس مسموحًا لهن أن يتكلمن ، بل عليهن أن يكن خاضعات على حدِّ ما توصي به الشريعة أيضًا ، ولكن إذا رغبن في تعلم شيء ما فليسالن

أزواجهن في البيت ، لأنه عار على المرأة أن تتكلم في الجماعة » [إصحاح ١٤ : ٣٥] .

وبسبب هذا الموقف المحتقر للمرأة ، رفضت وترفض كل الكُتس اليهودية وجميع الكنائس النصرانية - ونحن في القرن الواحد والعشرين - أن تحمل المرأة شرف الكهنوت وولاية رجل الدين ، وحمل أمانة الدين وأسرار اللاهوت .. بينما حملت المرأة هذه الأمانة - في الإسلام - منذ اللحظة الأولى لظهور الإسلام ! ..

ولقد ظلَّ هذا الموقف المحتقر للمرأة ، في التراث الديني للحضارة الغربية ، ثابتًا ومرعيًا .. فالقديس « بونافتيرا » [١٢٢١ - ١٢٧٤ م] يقول : « إذا رأيت المرأة فلا تحسبوا أنكم شاهدتم موجودًا بشريًا ولا موجودًا موحيًا ؛ لأن ما ترونه هو الشيطان نفسه . وإذا ما تكلمتْ فإن ما تسمعونه هو فحيح الأفعى » ! ..

أما القديس « توما الأكويني » [١٢٢٥ - ١٢٧٣ م] فهو القائل : « لا وجود في الحقيقة إلا لجنس واحد ، هو الجنس المذكر ، وما المرأة إلا ذكر ناقص ، ولا عجب أن كانت المرأة - وهي الكائن المعتوه والموسوم بميسم الغباء - قد سقطت في التجربة - [الخطيئة الأولى] - ولذلك يتعين عليها أن تظلَّ تحت الوصاية » ! ..

أما القديس « أغستطين » [٣٥٤ - ٤٣٠ م] فلقد دعا إلى « إخضاع

النساء للرجال كما يخضع العقل الضعيف للعقل الأقوى ! .
 فهل نجد غرابة في غلو النزعة الأنثوية المتطرفة ، عندما تمركزت
 حول ذاتها ، واحتقرت الرجل ، وأعلنت عليه الحرب .. هل نجد
 غرابة في رد الفعل المغالي هذا أمام هذا التراث الديني للحضارة
 الغربية ، ذلك الذي حمل كل هذا الأزدراء والاحتقار والدونية تجاه
 الإناث ، مطلق الإناث ؟ ! .

لقد اكتفت « الحداثة الغربية - منذ عصر التنوير في القرن الثامن
 عشر - بتأويل هذا التراث الديني - اليهودي - النصراني » - أما
 « ما بعد الحداثة » ، فإنها لم تقنع بالتأويل ، فتجاوزته إلى إعلان
 الحرب على هذا التراث - الذي رأته تراثاً ذكورياً ، لا بد أن يتحوّل
 عن ذكوريته - .. ولقد عاملت ما بعد الحداثة هذه المنظومة الدينية
 والقيمية والأخلاقية معاملتها لكل الأنساق الفكرية الحداثيّة ،
 فاجتاحتها بالفوضوية والعدمية والتفكيك .

وفي إطار ما بعد الحداثة هذه كان غلو النزعة الأنثوية المتطرفة ردّ
 الفعل المغالي على الاحتقار والدونية تجاه المرأة في تراث الحضارة
 الغربية ، الفلسفي منه والديني على حد سواء ! ..



إثبات المرأة للشذوذ الفكري

لم يكن موقف التراث الغربي ، القانوني والسياسي ، إزاء احتقار المرأة ودونيتها بأقل غلواً من موقف التراث الفلسفي والديني .. وفي هذا تفسير - وليس تبريراً لغلوّ النزعة الأنثوية الغربية في الرفض لكل هذه المواريث .

ففي القانون الروماني - الذي يُمثّل مع الفلسفة اليونانية كلاسيكيات النهضة الأوربية - كان الاحتقار للمرأة ، وحذفها من الحياة ، هما موقف هذا القانون .. فلم يكن للعبد ولا للمرأة أي كيان .. وكلّ الحقوق وجميع الشرف كانا وقفاً على الرجال السادة الملاك الأشراف من الرومان .. ومن عدا هؤلاء - وفيهم جميع النساء والعبيد والفقراء وسكان المستعمرات - هم برابرة وهَمَج ، محرومون من كلّ الحقوق .. حتى حقوق تطبيق القانون الروماني عليهم ! .

وحتى التراث السياسي والقانوني للثورة الفرنسية - سنة ١٧٨٩ م - لم يكن موقفه من المرأة بأحسن حالاً ولا أقلّ احتقاراً لها من المواريث الغربية في الفلسفة . والدين .. والقانون .

ورغم إسهام المرأة في هذه الثورة ، فلقد أعدمّت حكومة الثورة داعية حقوق النساء « ماري كوز » سنة ١٧٩٣ م .. وأغلقت جميع النوادي والجمعيات النسائية .. بل وقررت الجمعية التأسيسية - التي

لا يزال المتغربون يتغزلون فيما أصدرت من موثيق لحقوق الإنسان والمواطنة - أصدرت هذه الجمعية التأسيسية قرارًا يقول : « إن الأولاد ، وفاقدي العقل ، والفاصرين ، والنساء ، والمحكومين بعقوبات بدنية وشائنة ، لن يكونوا مواطنين » ! ..

لقد جردت هذه الثورة المرأة من حقوق المواطنة .. حتى شاع في الفكر الاجتماعي والسياسي الغربي :

« أن المرأة سوداء بالنسبة للرجل الأبيض » ! ..

« وأن النساء آخر مستعمرة للرجل » ! ..

واستمر هذا الوضع المزري والدوني للمرأة - بدرجات متفاوتة في المجتمعات الغربية - حتى منتصف القرن العشرين .. ففي سنة ١٩٠٣ م كانت سيدة مصرية - نفيسة إسماعيل باشا حمدي - مالكة لبعض الأسهم في شركة قناة السويس - الفرنسية - فلما طلبت من الشركة بيع أسهمها ، كان جواب الشركة أن هذا ليس من حقها ، وإنما هو حق زوجها ؛ لأن القانون الفرنسي - حتى سنة ١٩٠٣ م - لم يكن يعترف بحق المرأة في التصرف بأموالها ! .. ولما استفتت المرأة مفتي الديار المصرية يومئذ ، الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده [١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م] أفتى برأي الإسلام الذي قرّر للمرأة ذمة مالية مستقلة ، وحرية في التملك والاستثمار والإنفاق ،

مثلها مثل الرجل تمامًا ، منذ ظهور الإسلام ! ..
وظلّت المرأة الأمريكية محرومة من الحقوق المدنية ، وتعامل
معاملة الزوج ، حتى أصدر الكونجرس الأمريكي إعلان الحقوق
المدنية في سنة ١٩٦٤ م ! ..

والى ما قبل سنة ١٩٢٠ م كان الفكر السائد في أمريكا يقول :
« لأن المرأة والعبيد قد وهبوا أنفسهم لتوفير احتياجات الحياة ، فقد
تمتّع رجلُ الأُسرة بحريّة الاشتغال بالسياسة » ! .. وحتى ستينيات
القرن العشرين ، وقبل سنّ الكونجرس الأمريكي لإعلان الحقوق
المدنية سنة ١٩٦٤ م ، « لم تكن مسؤولية المرأة الأمريكية عن
تصرفاتها تزيد على مسؤولية الأطفال والحمقى والمجانين » ! .

بل وحتى اليوم .. فإن ٢٥ ٪ من نساء أمريكا مازلن يتقاضين
أجورًا أقلّ من الرجال عن العمل المتساوي ، في ذات الموقع ،
وبذات المؤهلات ! .. ونسبة النساء المحرومات من تكافؤ الفرص
في الحصول على العمل هي ضِعْفُ نسبتها في الرجال ! .. ولم
يدخل مجلس الشيوخ الأمريكي سوى امرأة واحدة ! .. أما مجلس
النواب فم تزد عضواته عن إحدى عشرة امرأة ! .. ومن بين ٦٧٥
قاضيًا فيدراليًا ليس هناك سوى ٨ قاضيات ! ..

فهل يستطيع مُنصِفٌ أن يُنكِرَ صلة احتقار التراث الغربي للمرأة -

الفلسفي منه .. والديني .. والقانوني .. والسياسي - وغلو هذا التراث في هذا الاحتقار بردّ الفعل العنيف في غلوّه ، ذلك الذي اتخذته الحركة الأنثوية في الغرب تجاه الرجل .. والدين .. والله .. واللغة .. والتراث .. والتاريخ .. والقيم .. والعادات والتقاليد والأعراف ١٩ .. إنها دوامة الغلوّ ، في الأفعال وفي ردود الأفعال ، تلك التي حكمت موقف التراث الغربي من المرأة ، وموقف المرأة من هذا التراث .. وهي الدوامة التي أثمرت - من بين ما أثمرت - حركة أنثوية - في أمريكا - ٦٠ ٪ من أعضائها سحاقيات .. وجعلت هؤلاء السحاقيات يسيطرن على لجنة المرأة في الأمم المتحدة ، فيصفن شذوذهن « ديتا » جديدًا لقوم لوط الجدد ، ثم يحملن على عولمة هذا « الدين » الشاذّ والبائس في أرجاء العالمين ! .. لقد عرفت الحدائث الغربية الصيحات المنكرة التي زعمت « موت الإله » .. و « موت الميتافيزيقيا » (أي الغيب والدين) .. ثم جاءت ما بعد الحدائث الغربية بالفوضوية والعدمية واللاأرا ، ، فزعمت « موت المؤلف » .. و « موت الحقيقة » .. و « موت المعنى » .. و « موت التاريخ » .. و « موت الأسرة » .. و « موت العفة » .. و « موت الحياء » .. وأخيرًا - في النزعة الأنثوية المتطرفة - « موت الرجل » .. بل لقد تحدّث البعض - من الغربيين - عن « موت

الغرب « - الذي أعلن كلَّ هذه الوفيات !! .

ولقد كان طبيعيًا أن يثمر هذا الشذوذ الفكريّ للحركات الأنثوية شذوذًا في الممارسة والسلوك .. وكان طبيعيًا لكلّ ذلك أن يثمر الثمرات المرة والبائسة في تلك المجتمعات .. وهي ثمرات تعبر عنها الأرقام الصارخة ، التي تنظر في شذر واستغراب للقلة من النساء الشرقيات اللاتي مازلن ييشرن بالنموذج الغربي في « تحرير » المرأة ، وللقلّة المتغرّبة من مثقفينا الذين يتجاهلون الواقع الاجتماعي البائس لكثير من المجتمعات الغربية ، فلا يرفعون عن الدعوة إلى « اللحاق بالغرب » وإلى التبشير بالنموذج الغربيّ حلاً للمأزق الذي يعيش فيه العرب والمسلمون ..

إنّ الثمرات المرة للشذوذ الفكريّ وللثورة الجنسية التي فنتها المجتمعات الغربية حقوقًا للإنسان ، تجسدها الأرقام التي تقول : إنّ ٩٥ ٪ من الجنسين في السويد عندهم تجارب جنسية قبل الزواج .. لا كمجرد نزوة أو خطأ .. وإنما كممارسة طبيعية وعادية .. تبدأ منذ التلمذة في المدارس ، التي يتم فيها التدريب - نعم التدريب - على الممارسة الجنسية والنشاط الجنسي .. والتي تقوم فيها صيدليات لتوزيع الواقي الذكري وحبوب منع الحمل على

التلاميذ والتلميذات .. وتتم فيها الرعاية للحوامل المراهقات ! ..
وفي النمسا : - سنة ١٩٨٥ م - ٥٩ % من حوادث الطلاق تتم
بسبب العنف المنزلي ! ..

وفي انجلترا : أكثر من ٥٠ % من القتيلات كن ضحايا الزوج أو
الشريك .. وفي سنة ١٩٩٢ م ارتفع العنف المنزلي ٤٦ % .. وبلغت
نسبة النساء اللاتي يتعرضن لضرب الزوج أو الشريك ٢٥ % من
النساء ! .. وفي سنة ١٩٨١ م كانت نسبة النساء اللاتي يعشن مع رجل
دون رباط رسمي ٨ % .. فارتفعت هذه النسبة سنة ١٩٨٨ م إلى
٢٠ % وكانت نسبة العائلات المنفردة - أي الأطفال الذين يعيشون
مع عائل واحد - ١٤ % سنة ١٩٦١ م . فارتفعت إلى ٢٧ % سنة
١٩٩١ م .. وتُشكّل النساء ٩٠ % من هذه العائلات المنفردة .. وفي
سنة ١٩٨٤ م كانت نسبة طلب الزوجة للطلاق ٧١ % من حالات
الطلاق .. وعدد حالات الطلاق ١٦٠٠٠ حالة ، بينما كان هذا
العدد قبل خمسين عامًا ٧٠٠٠ حالة فقط - أي أن الزيادة بلغت
ثلاثة وعشرين ضعفًا ! . وتراجعت نسبة الزواج ١٦ % .. وأصبحت
نسبة الأطفال غير الشرعيين ثلث أطفال إنجلترا .. وهم في إسبانيا
٥٧٣ % من الأطفال ! ..

وفي الدنمارك : كانت نسبة المواليد غير الشرعيين ٥ % سنة

١٩٦٠ م .. فارتفعت إلى ١١ ٪ سنة ١٩٧٠ م . ثم إلى ٣٣ ٪ سنة ١٩٨٠ م .. ثم إلى ٤٦ ٪ سنة ١٩٩٠ م .. وقريب من هذه النسبة في الدول السبع الغنية في أوروبا - فرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وإيرلندا - ..

وفي ثلاث دول أوروبية فقط - هي ألمانيا وبريطانيا وفرنسا - ٢٥ مليون امرأة تعيش وحيدة ، إما لعدم الزواج ، أو بسبب الطلاق والتفكك الأسري .

وفي بنجلاديش والبرازيل وكندا وكينيا وبابوا - في استراليا - وغينيا الجديدة وتايلاند ، تُمَثَّل جرائم قتل الشريك لشريكته أزيد من نصف جرائم القتل ضد النساء ! ..

وفي القلبين وسريلانكا وتايلاند تعمل نصف مليون طفلة في البغاء الرسمي - فقط الرسمي - للأطفال ! ..

والإنفاق العالمي سنة ١٩٩٩ م على تجارة الدعارة يبلغ ٢٠ تريليون دولار .. وهذه هي التجارة العالمية الثالثة ، بعد تجارة السلاح .. وتجارة المخدرات ! ..

وفي هذا العالم ٦٠ مليون امرأة تحاول الإجهاض كل عام .. وهو ما يعني قتل ٦٠ مليون طفل سنويًا ! .. حتى لكأن حرب الإباحية الجنسية التي أعلنتها الحركات الأنثوية المتطرفة قد فاقت في

ضحاياها كل الحروب العالمية ! .

ومع إباحة الإجهاض في روسيا سنة ١٩٢٠ م .. وفي انجلترا سنة ١٩٦٧ م .. وفي كندا سنة ١٩٦٩ م .. وفي أمريكا سنة ١٩٧٣ م ، فلقد استمرت نسبة المواليد غير الشرعيين في الازدياد ! .

أما أمريكا ، التي تريد عولمة نموذجها القيمي ، وفرض طريقتهما في الحياة على العالمين ، فإن ٨٠ ٪ من نسائها قد فقدن البكارة قبل الزواج .. وفي سنة ١٩٨٤ م حدث ٢٩٢٨ حادثة قتلٍ على يد أحد أفراد العائلة .. وثلاث القتلات قتلن على يد الزوج أو الشريك .. وأكثر من مليون امرأة سنويًا تُبلغ الشرطة باعتداء زوجها أو شريكها عليها .. و ٩١ ٪ من الاعتداءات لا تبلغ للشرطة .. وتقتل يوميًا أربع نساء بسبب الضرب المبرح بالمنزل .. ومن ٢ إلى ٤ ملايين امرأة تتعرض للاعتداء عليها سنويًا .. و ١٥ مليون زيارة للطبيب تتم سنويًا بسبب اعتداء الزوج .. وفي سنة ١٩٩٣ م كانت تغتصب امرأة كل دقيقة ، وغالب الضحايا في سنّ تقلّ عن ١٧ عامًا .. وفي أمريكا أعلى نسبة طلاق في العالم .. ونصف عدد الزيجات ينتهي بالطلاق .. ولقد نشرت مجلة (يو . إس . نيوز) - في أغسطس سنة ١٩٩٤ م دراسة عن مكتب الإحصاء تقول : إن ٢٧ ٪ من أطفال أمريكا - ١٨ مليون طفل - يعيشون مع أحد الوالدين .. بعد تفكك الأسرة - وهذا الرقم

هو ضعف ما كان عليه سنة ١٩٧٠ م .. وغالب هؤلاء الأطفال يعيشون على الإعانات الاجتماعية للدولة .. وهم الأكثر تعرضاً للفقر والحرمان .. والأكثر رسوباً في المدارس .. و ٨٠% من جرائم القتل عائلية .. و ٤٨% منها مسرحها البيت .. ومن سنة ١٩٦٠ م إلى سنة ١٩٩٠ م ارتفعت معدلات الجريمة ٥٠٠% .. وفي سنة ١٩٨٥ م كان في أمريكا نصف مليون مدمن هيروين ومليون متعاطي مهلوسات و ٢٠ مليون متعاطي ماري جوانا أو كانابيس و ٦ ملايين مزور وصفات طبية للحصول على المخدرات و ٢٠ مليون متعاطي كوكايين بصورة منتظمة - ومجموعهم نحو من ٤٧٥ مليون أمريكي ، أي نحو ٢٠% من سكان أمريكا ! .. وهناك ربع مليون مراهق يقتل سنوياً بسبب المخدرات .. وفي إحصاء سنة ١٩٨٥ م فإن ثلثي طلبة الثانوية العامة في أمريكا يتعاطون أحد أنواع المخدرات و ٩٣% منهم يشربون الخمر .. وحوالي ٤٠% منهم يشربونها بإفراط ! ..

ولقد بَلَغَ عائد الرأسمالية الأمريكية - التي يقولون : إنها « نهاية التاريخ » - بَلَغَ عائدها من الاستغلال الجنسي لدعارة الأطفال - الأطفال فقط - ملياراً دولار سنوياً ! ..

ومع كل هذه الإباحية فلقد تناقص عدد سكان أمريكا - بالنسبة للعالم - من ٦% سنة ١٩٥٠ إلى ٥% سنة ١٩٨٨ م .. إلى

٤٠٪ سنة ٢٠١٠ م - كما هو متوقع - ! ..

أما فرنسا : فإن تقرير « المعهد الوطني الفرنسي للأبحاث الديموجرافية » - ديسمبر سنة ١٩٩٩ م - يقول : إن من بين كل عشرة أزواج يوجد تسعة منهم خارج الإطار الشرعي للزواج - أي بدون عقد كنسي أو مدني أو حتى عرفي - ! .. وإن ٥٣٪ من الأمهات الفرنسيات يضعن مولودهن الأول خارج مؤسسة الزواج .. وربع هؤلاء المواليد يفقدون الأب مدى الحياة .. وهذه النسبة في زيادة مطردة ، فلقد كانت ٦٪ سنة ١٩٦٧ م .. ووصلت إلى ٢٠٪ سنة ١٩٨٥ م .. وتجاوزت الـ ٤٠٪ سنة ١٩٩٧ .

فهل بعد هذا الجنون الفكري والأخلاقي للحركات الأنثوية الغربية .. وهذه الثمرات الاجتماعية المدمرة ، يجوز لنفر من المتغربين والمتغربات في بلادنا الدعوة إلى اتخاذ ذلك النموذج الغربي في « تحرير » المرأة قدوة لنا نحن العرب والمسلمين ؟ .. والدعوة إلى اللحاق بالغرب في هذا الميدان ؟ ! .. أي الدعوة إلى السقوط في هذا المستنقع الذي تجاوز أصحابه ما ذهب إليه القدماء من قوم لوط .. أولئك الذين استحقوا سخط الله وغضبه .. فأنزل عليهم ما أنزل من العذاب ! .. وهل هذا هو « التقدم » .. وهذه هي « التقدمية » التي يدعوننا إليها هؤلاء المتغربون البؤساء ؟ ! .

الثقلية الأعمى للشذوذ الفكري

لو أن الأفكار والفلسفات والممارسات الشاذة للحركة الأنثوية الغربية ، والتي تدعو إلى التمرکز حول الأنثى ، والطمع في استقلال المرأة عن عالم الرجال ، حتى ولو بالشذوذ السحاقني .. واعتبار المعركة ضد الرجل .. ومحاربة الزواج الشرعي ، والأسرة ، والإنجاب .. والثورة على الله .. والدين .. واللغة .. والتاريخ .. والفطرة .. والأعراف .. لو أن هذه الأفكار والفلسفات والممارسات كانت وقفًا على المؤمنين والمؤمنات بها ، والداعين والداعيات إليها - في الغرب - لما استحققت منا كثير اهتمام .. بل لو أن هذه الأفكار والفلسفات الشاذة كانت مذهبًا للحضارة الغربية ، لقلنا : إن هذا هو حقهم في الاختيار وفي الاختلاف .. ولكل وجهة هو مولياها .. وليس في جهنم أزمة إسكان ! .

لكن الذي يفرض علينا الاهتمام بهذا الشذوذ الفكري ، الذي وضع في الممارسة والتطبيق ، هو أن الغرب ، كحضارة مهيمنة ، يفرض علينا - نحن المسلمين والشرقيين - وعلى كل عالم الجنوب هذه الأفكار والفلسفات ، وذلك عندما يعولمها ، ويضع عليها أختام وشعارات وأعلام منظمات دولية - التي يسيطر عليها .. والتي استولت الحركة الأنثوية الغربية المتطرفة على لجنة المرأة فيها ..

ونجحت في صياغة هذا الشذوذ « وثائق دولية » منذ مؤتمر السكان سنة ١٩٩٤ م وحتى اتفاقية الـ CEDAW ووثيقة حقوق الطفل .. فغدا هذا العوج الفكري والشذوذ السلوكي جزءاً من المنظومة الغربية التي يراد فرضها - بالعولمة - على العالمين ..

ومن نافذة التغريب ، الذي نجح في تحويل نَفَرٍ من مثقفينا إلى « صناير » يسيل منها كل ما هو غربي ، بدأ التبشير في بلادنا بهذا الشذوذ الفكري في الحركة النسوية الشرقية - العربية والإسلامية . فالكاتبة المغربية « فاطمة المرنيسي » - التي تعيش في باريس وتكتب بالفرنسية - تقول : « لقد قدس الزواج الإسلامي هيمنة الرجل المطلقة » ! ..

والكاتب السوري « د. محمد شحرور » يرى أن عورة المرأة هي - فقط - ما بين الإلية وما تحت الإبطين والثديين ، وما عدا هذه « الجيوب » من جسد المرأة لا عورة فيه ، ولا جناح في عرضه على الكافة ! ..

والكاتب الفلسطيني « د. هشام شرابي » - الذي أصبح أميركياً ، يكتب بالإنجليزية - يدعو « إلى ترجمة القرآن للغة العامية ليحصل له ما حصل للكتاب المقدس في المناخ الأوروبي » ! .. كما يدعو إلى تعميم « الأتاتوركية » في العالم الإسلامي ، لاستئصال التقاليد

الإسلامية ! ..

والكاتب المصري المرموق « أحمد بهاء الدين » ، يدعو إلى ربط الأخلاق بالضمير ، بدلاً من الإسلام .. وإلى تاريخية الشريعة الإسلامية ، باعتبارها « شريعة البداوة » التي لا تصلح للمجتمعات المتحضرة ، فيقول : « لا بدّ من مواجهة الدعوات الإسلامية في أيامنا مواجهة شجاعة ، بعيداً عن اللّف والدوران .

إنّ الإسلام ، كغيره من الأديان ، يتضمن قيماً خلقية يمكن أن تستمدّد كنوع من وازع الضمير ، أما ما جاء فيه من أحكام وتشريعات دنيوية ، فقد كانت من قبيل ضرب المثل ، ومن باب تنظيم حياة في مجتمع بدائي إلى حدّ كبير ، ومن ثمّ فهي لا تلزم عصرنا ومجتمعنا .. » ! .
أما الأدبية المصرية « د. نوال السعداوي » ، فلقد ذهبت إلى حدّ القول : « شعرت أنّ الله تحيّر للصبيان في كلّ شيء » !! .

ولم يقف زحف هذا الشذوذ الفكري عند قطاعات النخبة المتغربة .. وإنما ذهبت العولمة إلى استخدام التمويل لمئات المنظمات - التي تُسمّى « منظمات المجتمع المدني » - التي تبشر بهذا العوج الفكري ، والتي يحدّد لها الغرب جدول أعمالها مع الميزانيات التي تمول تنفيذ جدول الأعمال هذا .

ولمعرفة حجم هذا الاختراق ، يكفي أن تعلم حالة المناطق

المحتلة سنة ١٩٦٧ م من فلسطين .. ففيها ١٢٠٠ منظمة غير حكومية ، تلقت سنة ١٩٩٧ م معونات قدرها ٦٨٩ مليون دولار ، من أصل إجمالي المعونات المقدمة لفلسطين والبالغة ١٥٢٧ مليون دولار .. أي أن هذه المنظمات - العاملة في خدمة الأجندة الاجتماعية الغربية - قد حصلت على ٥ ٪ من المعونات ، بينما لم تحصل الزراعة والصناعة الفلسطينية إلا على ٢٤ مليون دولار ، أي ١٢ ٪ من المعونات ! ..

وعن رسالة هذه المنظمات ، تقول الباحثة الفلسطينية « خلود المصري » : « إن الأطر النسوية المدعومة لا تخرج في وُضْع أولوياتها عن الالتزام بأولويات وثقافة الجهات المانحة لها من أجل استمرار الدعم المالي فحسب ، وهي بالضرورة تختلف عن أولويات مجتمعنا الفلسطيني » .

ويكفي أن نشير إلى أن هذه المنظمات ، « التي تضرب بسيفِ الممولين » ا قد أقامت الدنيا ولم تقعد لها حول موضوع « ختان الإناث » - الذي هو عادة قديمة منذ القراعنة ، وليس تشريعاً دينياً .. والذي تقلُّ ممارسته بالتطور الاجتماعي والتعليمي - في الوقت الذي صممت فيه هذه المنظمات « النسائية » عن الاعتصاب المنظم الذي مارسه الصُّرب ضد أكثر من ستين ألف امرأة بوسنية ، تحت

سمع وبصر الممولين الغربيين ! .. فضلاً عن الصّمت القاتل لهذه المنظمات إزاء ما يحدث للمرأة الفلسطينية بواسطة الوحشية « الصهيونية - الأمريكية » ! ..

إنّ أحدًا لا يطلب إغلاق المنافذ الفكرية التي يأتي منها الوافد الغربي ، حتى ولو كان هذا الوافد شاذًا - كأفكار الحركة الأنثوية الغربية المتطرفة - لكننا ندعو ، عند تبني الأفكار الوافدة ، إلى النظر في سياقها وملابساتها والمواريث الفكرية والدينية والقانونية والسياسية التي أثمرتها ، لندرك هل هي « مشترك إنساني عام » نفتح له عقولنا ومجتمعاتنا ؟ .. أم أنها ردود فعل مغالية لفعل مغالٍ في احتقار المرأة ودونيتها ؟ ..

لقد ثارت الحركة الأنثوية الغربية ضد الدين - في اليهودية والنصرانية - الذي حتمّ المرأة وحدها الخطيئة الأولى ، والذي جعل زواجها واشتياقها لزوجها وحملها وولادتها عقوبة لها على هذه الخطيئة ، إلى غير ذلك من الأفكار ، التي حملت الكثير من التمييز ضد المرأة إلى حدّ الدونية والاحتقار .. فإذا جاز تفسير أو حتى تبرير ثورة الحركة الأنثوية الغربية ضد موروثها الدينيّ باعتباره رد فعل مغاليّ فيه ضد تراث مغالٍ في احتقارها كامرأة .. فهل يجوز لعاقل أن

يأخذ هذه الثمرة الغربية والنتيجة الغربية - وهي خصوصية غربية - ليغرسها في سياق إسلامي ، موارثه الدينية والحضارية مغايرة تمامًا - بل مناقضة - لهذه الموارث الغربية ؟ !

لقد حملت اليهودية المرأة كل أوزار الخطيئة الأولى ، وبرأت آدم منها .. وذلك عندما سأل الرب آدم - كما جاء في سفر التكوين - : هل أكلت من ثمر الشجرة التي نهيئتُك عنها ؟ .

فأجاب آدم : « إنها المرأة التي جعلتها رفيقًا لي هي التي أطعمتني من ثمر الشجرة فأكلت » .

فقال الرب للمرأة : « أكثر تكثيرًا أوجاع مخاضك ، فتنجبي بالآلام أولادًا ، وإلى زوجك يكون اشتياقك ، وهو يتسلط عليك » ! .

فإذا جاءت الحركة الأنثوية الغربية لتثور على هذا التراث الديني ، الذي كتب عليها اللعنة .. وتثور على الزواج والإنجاب ، اللذين تحدثت عنهما هذا التراث كعقاب ! .. فهل يجوز لأي منا أن يردد هذه المقولات كالبيغاوات ، ويسير في طريق التقليد لهذه الموارث الغربية وردود أفعالها ، كما يصنع القردة المحترفون للتقليد ؟ ! .

إن القرآن الكريم قد أرسى دعائم المساواة بين آدم وحواء .. فهما مخلوقان من نفس واحدة .. ومتساويان في أهلية الخطاب الإلهي لهما .. وفي التكليف .. وفي وسوسة الشيطان لهما معًا .. وفي

استجابتهما معاً لهذه الوسوسة الشيطانية .. وفي الفعل .. وفي نتيجة الفعل .. وفي المراجعة .. وفي العتاب .. وفي الأوبة والتوبة .. وفي القبول والغفران .. متساويان في كل ذلك ، كما جاء في القرآن الكريم : ﴿ وَبِتَادُمِ أُمَّتِكَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِیُبْدِیَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاءَ تَیْمَةٍ وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَکَیْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِیْنَ * وَقَاسَمَهُمَا إِنِّی لَكُمَا لَیْنٌ التَّصْحِیْحِیْنَ * فَذَلَّلَهُمَا بِیُرْرٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوَاءُ تَیْمَةٍ وَطَفِقَا یَخِصِمَانِ عَلَیْهِمَا مِنْ رَرِّی الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَكُمَا إِنَّ الشَّیْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِیْنٌ * قَالَآ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّآر تَنْفِرْنَا وَتَرَحَّمْنَا لَتَكُونَنَّ مِنَّا خَاسِرِیْنَ * قَالَ أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمُ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَعٌ إِلَى حَیْنٍ * قَالَ فِیهَا تَحْمِیُونَ وَفِیهَا تَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴾ [الأعراف : ١٩ - ٢٥] .

بل إن القرآن الكريم كأنه يحمل آدم قدراً أكبر من المسئولية ، فيقول : ﴿ وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى ﴾ [طه : ١٢١] .
 ﴿ وَقَدْ عَاهَدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَنَسَى وَلَمْ نُجِدْ لَهُ عَزْماً ﴾ [طه : ١١٥] .

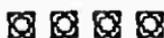
فهل هناك عقل لدى الذين يثرون على هذا القرآن تقليداً للذين

ثاروا على العهد القديم ؟ ! .

وإذا كانت النصرانية قد جعلت « الرجل صورة الله ومجده ، أما المرأة فهي مجد الرجل . والرجل لم يُؤخذ من المرأة ، بل المرأة أخذت من الرجل ، والرجل لم يوجد من أجل المرأة ، بل المرأة وُجدت لأجل الرجل » .. فإن القرآن الكريم قد قال : ﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ ﴾ [آل عمران : ١٩٥] .

فالذكور والإناث جميعًا من نفس واحدة .. وبعضهم من بعض .. ﴿ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُم إِلَىٰ بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِّيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ [النساء : ٢١] ﴿ هُنَّ لِيَاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ ﴾ ﴿ وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] .. وحتى [الدرجة] التي للرجال على النساء ، في الأسرة ، وهي « القوامة » ، فإنها زيادة في المسؤولية ، وليست استبدادًا .. فالقوام هو دائم القيام .. وبعبارة الإمام محمد عبده [١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ هـ - ١٩٠٥ م] « فإن هذه القوامة تفرض على المرأة شيئًا وعلى الرجل أشياء » ! .. ثم إن هذه « القوامة » ، التي هي القيادة والرعاية ، للمرأة فيها نصيب كبير يشير إليه الحديث النبوي « كلُّكم راعٍ وكلُّكم مسئولٌ عن رعيته .. الرجل راعٍ على أهل بيته ، وهو مسئولٌ عنهم ،

والمرأة راعيةً على بيتِ بعليها وولده ، وهي مسعولةٌ عنهم .. ألا
 فكلُّكم راعٍ وكلُّكم مسعولٌ عن رعيتِه ۞ - رواه البخاريّ ومسلم -
 وصدق رسول الله ﷺ : « النساءُ شقائقُ الرجالِ » - رواه الترمذيّ
 والدارميّ وأبو داود - .. فهل مع اختلاف موقف موروثنا الدينيّ من
 المرأة عن موقف الموروث الغربيّ منها ، يجوز لعاقليّ تبني الدعوات
 الأنثوية الغربية ، وإعلان الحرب على الإسلام ؟ ! ..



المحتويات

٥	مقدمة
٩	مدخل عن قضية تحرير المرأة
١٥	• النموذج الإسلامي لتحرير المرأة
١٧	في القرآن الكريم
٢٦	في السنة النبوية
٣٥	• النموذج الغربي لتحرير المرأة
٣٧	بين التحرير من الظلم .. والتحرير من الفطرة
٤٥	فرض الشذوذ الفكري على العالم
٥٣	تراث الغرب في احتقار المرأة
٦١	الثمرات المرة للشذوذ الفكري
٧١	التقليد الأعمى لهذا الشذوذ الفكري
٨٠	المختويات

رقم الإيداع	٢٠١٣ / ٢٨٤٤
التقييم الدولي	ISBN 978-977-02-7709 - 6